مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٤٨

الثلاثاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
أوكرانيا	السيد كروحمال
آيرلندا	السيد راين
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد مجدوب
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فالديفيسو
مالي	السيد كاسي
موريشيوس	السيد كونجول
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد هاريسون
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إحاطة إعلامية يقدمها السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

01-46544 (A)
0146544

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إحاطة إعلامية يقدمها السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزمبابوي وناميبيا، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد دو ريوت (بلجيكا)، والسيد غاسانا (رواندا)، والسيد جوكونيا (زمبابوي)، والسيد ثيرون (ناميبيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مرجان لشغل مقعد على طاولة المجلس.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد مرجان. وأفهم أنه سيكون على استعداد، أيضا، للرد على أي أسئلة وتقديم توضيحات إذا اقتضى الأمر.

وأود الإشارة إلى أن هذه المرة ستكون الأخيرة التي يشارك فيها السيد مرجان في جلساتنا. وبهذه المناسبة أود بالنيابة عن المجلس الإشادة بجهوده الثابتة والحثيثة لدفع عملية السلام إلى الأمام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن خلال مهاراته الدبلوماسية ومثابرته وقيادته الفعالة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أقام السيد مرجان علاقات طيبة مع مختلف الأطراف واكتسب كامل ثقة مجلس الأمن. ونلاحظ بارتياح أن السيد مرجان، بالرغم من تخليه عن مهامه الحالية، سيواصل الإسهام بموهبته الهائلة في أسرة الأمم المتحدة من خلال عودته إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وسأعطي الكلمة في نهاية الإحاطة الإعلامية لأعضاء المجلس الذين يرغبون في تقديم تعقيبات أو توجيه أسئلة. أطلب من الأعضاء رفع أياديهم إذا كانوا يرغبون في أخذ الكلمة.

أرحب بالأمين العام الحاضر معنا صباح اليوم، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع في وقت هام بالنسبة لتطور عملية السلام في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. لقد كانت هناك تطورات إيجابية عديدة في الأشهر القليلة الماضية. فوقف إطلاق النار مستمر على خطوط المواجهة، بالرغم من بعض الادعاءات بوجود انتهاكات تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحقيق فيها. وأغلب القوات انسحبت وفقا لخطة هراري لفض الاشتباك. وتبقى علاقات البعثة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقة إيجابية وتعاونية. ولقد عقدت اجتماعا بناء جدا مع الرئيسين كابيلا وكاغامي في لوساكا في وقت سابق من هذا الشهر على هامش مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية. ومما شجعني أن كليهما تعهد بتحسين الحوار والتعاون وبالاضطلاع بتدابير لبناء الثقة وتفادي التحريض.

ومع ذلك فإن استعادة السلم والاستقرار في الكونغو، كما يعلم الأعضاء جميعهم، سوف تعتمد في نهاية المطاف على نجاح الحوار بين الفصائل الكونغولية. لذلك أود الإشادة بالجهود الحثيثة للميسر، السير كيتوميلي ماسيري، التي أدت إلى اعتماد كل الأطراف إعلان المبادئ الأساسية للمفاوضات السياسية بين الفصائل الكونغولية.

وأود، منكم يا سيدي الرئيس، اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لكامل مرجان، الذي عمل بشكل فعال جدا بوصفه ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكرتم، حتى على الرغم من أنه يغادر منصبه الحالي، إلا أنه يعود إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي عمل فيه لسنوات عديدة. وإنني واثق من أنه سيواصل تقديم إسهام بناء جدا في عمل المنظمة. وربما تسنح لنا، هنا في المجلس، الفرصة لرؤيته من حين إلى آخر. وأعتقد أنه خلال خدمته ساعد في إعادة الأطراف إلى طريق التفاوض وأعطى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أملا جديدا في الإفلات من دائرة العنف وعدم الاستقرار. كذلك أود أن أقول إنه من خلال مهاراته السياسية والدبلوماسية وخبرته الطويلة مع المنطقة وقضاياها الصعبة والعلاقات التي كونها مع كل الأطراف، خدم السيد مرجان شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك أفريقيا والأمم المتحدة، بامتياز كبير.

وسيواجه خليفة السيد مرجان تحديات كبيرة. فالمرحلة الثالثة من انتشار البعثة على وشك أن تبدأ، بينما ما زلنا بعيدين، كما أبلغ السيد مرجان مجلس الأمن، عن المرحلة التي تصل فيها عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نقطة لا يمكن عندها العودة إلى الوراء. ففي الأسبوع الماضي تحديدا أخبرتنا ثلاث منظمات غير حكومية موقرة عن الحالة المروعة للظروف الإنسانية وحقوق الإنسان التي يواجهها ملايين الكونغوليين وعن العقبات الخطيرة التي ما زال يتعين التغلب عليها. وقد يكون من أبرزها القضية الرئيسية لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، والتي بدونها سيكون من الصعب جدا إحراز تقدم في المجالات الأخرى. والعزم المستمر لمجلس الأمن، الذي ظل صامدا في دعمه لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكون ضروريا في العملية بينما نمضي بها قدما. وأعتقد أن المجلس سيواصل إظهار نفس المستوى الرفيع من الاهتمام بالتحديات والفرص التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلما كان يفعل طوال العامين الماضيين من وجود البعثة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد مرجان.

السيد مرجان (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن امتناني وشكري على الشرف العظيم للسماح لي بالمشاركة في هذه الجلسة المفتوحة المكرسة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا دليل آخر على اهتمام المجلس بتسوية الصراع الذي هز أركان ذلك البلد، والذي هو أساسي لإحلال السلام في أفريقيا.

إن الزيارة التاريخية لوفد هام من مجلس الأمن، بقيادة السفير لفيت، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في أيار/مايو الماضي، وكذلك الجلسات والمشاورات المنتظمة للمجلس المعنية بالحالة هناك هي شواهد قوية على التزامه بعدم ادخار أي وسع في دعم ومواكبة شعب الكونغو وكل شعوب المنطقة على الطريق الطويل والشاق نحو السلم والوفاق والإصرار على ذلك بلا كلل.

ومثلما نوهت البعثة بشكل ملائم عقب زيارتها الميدانية، فإن الاحتمالات والفرص الحقيقية للاختتام الناجح للجهود الجماعية من أجل استعادة السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كل أرجاء المنطقة لم تكن أبدا كبيرة كما هي اليوم. فاحترام وقف إطلاق النار، على الأقل بين الموقعين عليه، وفض الاشتباك بين القوات وإعادة نشرها، بالرغم من أنه لم يتم تحقيقهما بالكامل، والتغييرات السياسية في كينشاسا، والاستعدادات للحوار بين الفصائل الكونغولية، ونشر الوحدات العسكرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة هي بالتأكيد مؤشرات إيجابية على تلك الحالة المواتية.

ومع ذلك، يجب أيضا أن ننوح بأن السلام ليس مؤكدا حتى الآن وأنه ستكون هناك بلا شك مطبات وعقبات على طول الطريق. وتعنت أطراف معينة والميل إلى الحفاظ على الوضع الراهن هما من علامات القلق والخوف بشأن الصعوبات التي تهدد السلام. وفي المستقبل القريب سيكون أمرا حاسما لكل الأطراف أن تمارس ضبط النفس وتظهر روح التسوية والمسؤولية من خلال الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار والإحجام عن القيام بأي تحرك وعمل يمكن أن يسهما في تدهور الحالة. ولن يكون ممكنا التغلب على تعنت ومخاوف وشكوك الأطراف المعنية تجاه الإرادة والالتزام الحقيقيين لبعضها البعض إلا من خلال اتباع الحوار والتعاون الفعال لتعزيز مناخ الثقة بين الأطراف.

ولذلك ننظر بارتياح وأمل إلى استمرار الاتصال والحوار بين زعماء المنطقة. وفي ذلك الإطار نرى مبادرة الأمين العام للجمع بين الرئيسين كاغامي وكابيلا في لوساكا، على هامش مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية. وينبغي متابعة هذا الحوار والاتصال بلا كلل لأن التعاون والتفاهم بين الزعماء هما السبيل الوحيد الفعال للتعرف على الترتيبات القابلة للتنفيذ لضمان التعايش السلمي بين شعوب المنطقة من خلال معالجة عوامل عدم الاستقرار والعنف التي تعرقل التنمية والتقدم.

وقضية الجماعات المسلحة التي هددت اعتداءاتها وأعمالها العنيفة، خاصة في كيفو، الجهود السلمية، تتطلب على نحو عاجل وضع استراتيجية متبصرة تستهدف بشكل خاص إرساء وقف فعال لإطلاق النار في كل أرجاء الأراضي الكونغولية، وكذلك إعادة تعبئة كل الأطراف لتنفيذ التزاماتها وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، وبخاصة رواندا وأوغندا، يجب أن يظهروا إرادة سياسية والتزاما صارما بالتوفيق بين شواغل الأمن ومتطلبات الاستقرار الإقليمي والحاجة الأساسية إلى العمل على إعادة تأهيل جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وعدم التصرف بهذا الأسلوب لاستعادة الأمل في إرساء السلام سيجعل من الوقت الحالي مجرد فترة هدوء تسبق تصاعد العنف واستئناف الأعمال القتالية، مما يؤدي إلى القضاء على السلام. وهذا يفرض على جميع الأطراف الالتزام الصارم بمواصلة مراعاة وقف إطلاق النار والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تهيئ مناخا من التوتر أو أن تولد العنف، بما في ذلك هجمات الجماعات المسلحة، وبخاصة الالتزام بالتعاون بصدق ودون تردد مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتعين على جميع الأطراف أن تكف عن خلق الصعوبات والعوائق والعراقيل عن طريق جعل احترامها لالتزاماتها متوقفا على شروط أو متطلبات لا تستهدف إلا تأخير العمل. ومن المؤكد أن التعاون والتيسير الصادقين اللذين تقدمهما الأطراف في عملية السلام إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إسهاما في فعالية نشرها وعملياتها يتضمنان ضمانات قوية وذات مصداقية لأمن موظفي البعثة المدنيين والعسكريين وحرية حركتهم. ولا بد لي من أن أذكِّر الأطراف بأن ذلك يتضمن أيضا ضرورة إظهارها حسن النية وبناء الثقة المتبادلة، لا عن طريق تفضيل التشاور والحوار فحسب، كما أشرنا، بل بالامتناع كذلك عن استخدام تكتيكات تتسبب في تأخير العمل أو إصدار تصريحات متطرفة أو بغرض التهديد. وتحضير خطة لنزع سلاح الجماعات المسلحة، وهي الخطة التي نسميها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة أو إعادة التوطين، بالإضافة إلى تحضير خطة لسحب القوات الأجنبية، يتطلبان التعاون الكامل من الأطراف مع البعثة ومع اللجنة العسكرية المشتركة.

واسمحوا لي أن أرحب بمبادرة حكومة أوغندا، التي وضعت خطة جزئية لسحب قواتها وبدأت تنفيذها. ونود أن نرحب كذلك بالاستعداد الذي أعربت عنه ناميبيا مؤخرا للشروع في سحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر المقبلة.

وبالنسبة للبعثة، فإن قرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١) يشكل إطارا وخطة لجميع هذه الأنشطة المستقبلية في المرحلة المقبلة. فترع سلاح الجماعات المسلحة، وسحب القوات الأجنبية، ونزع السلاح من كيسانغاني، وحرية الملاحة النهرية - كل هذه الأهداف قد رسمت للبعثة. ومن المؤكد أنه عندما يبدأ تنفيذ كل هذه الإجراءات، جنبا إلى جنب مع بدء الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، قد نكون توصلنا إلى نقطة اللاعودة. ولا يمكن للسلام أن يكون دائما إلا إذا واكبه مشروع مشترك بين المتقاتلين السابقين. وينبغي لنا جميعا أن نكرس أنفسنا الآن لوضع هذا المشروع لكي نجعل الموارد الطبيعية التي تذكي نيران الحروب اليوم عوامل للتعاون الاقتصادي ومصالح مشتركة ضرورية وغير قابلة للتقسيم. وإنني مقتنع أن المياه، وهي مصدر الحياة والطاقة، يمكن أن تكون بالنسبة لبلدان البحيرات الكبرى اليوم ما كان الفحم والصلب بالنسبة لأوروبا في الماضي.

وأخيرا، أود أن أرحب بجهود الرئيس ماسيري، الميسر، وفريقه. ويراودني أمل كبير في أنهما سيتمكنان من بدء الحوار في ٢٠ آب/أغسطس، وفقا للخطة الموضوعة. ونجاح عملية السلام يعتمد عليه.

ومثلما أعلنتم للتو، السيد الرئيس، وأكده الأمين العام فإنني سأغادر البعثة قريبا. وأود أن أشكركم على الكلمات الرقيقة جدا التي أعربتم لي عنها. ولما كان علي أن أغادر البعثة لأسباب شخصية ملحة، أود أن أسألكم الصبر وأنا أدلي علنا وبجدية بعبارات شكر لمن ساعدوني على تنفيذ هذه المهمة الصعبة والمثيرة التي شرفني الأمين العام بأن أوكلها إلي. ولا يسعني إلا أن أبدأ بشكر أعضاء المجلس على الدعم الثابت الذي قدموه لي، والذي سمح، ولا سيما في أصعب الأوقات، بأن أواصل الاعتقاد بعدم استحالة هذه المهمة. وأود أن أعرب عن عظيم امتناني لهم.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام، الذي أتاح لي هذه الفرصة العظيمة لخدمة هذين الهدفين العزيزين جدا بالنسبة لي: السلام وأفريقيا. وأرجو أن أكون قد وصلت إلى مستوى ثقته. وأود أن أؤكد له أنني فخور بأن أكون ممثله الخاص.

و لم أكن لأستطيع الوفاء بولايتي دون ثقة وتعاون جميع الأطراف، التي - حتى في لحظات الشكوك والاختلاف

– لم تخذلـني إطلاقـا، سـواء داخـل اللجنـة السياسـية أو في علاقاتنا الثنائية. وأعرب عن خالص امتناني لذلك.

وأغتنم هـذه الفرصـة كذلـك لكـي أشـكر حكومـة بلادي على سماحها لي بالاضطلاع بهذه المهمة وبالاستفادة على نحـو كـامل مـن سياسـة تونـس الـتي تتسـم بـالاعتدال والتسامح والتي تعرب بها في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وأود كذلك أن أذكـر بامتنـان عظيـم الهيئـة الدبلوماسـية في كينشاسا وزملائـي في منظومـة الأمـم المتحـدة علـى الدعـم المطلـق والـترحيب الحـار اللذيـن تلقيتـهما منـهم. فبـدون تضامنـهم الفعـال لما وجدت عمليـة السـلام اليـوم. وأود أن أشكر كذلك زملائي في الأمانة العامة، ولا سيما الزمـلاء في إدارة عمليات حفظ السلام، على دعمهم وتعاونهم. ولا بـد أن أذكر بعاطفة جياشة الكونغوليين، جميع الكونغوليين من كل فئة اجتماعية، الذين منوا علي بثقتهم ودعمهم بأساليب متنوعة. وأرجو ألا أكون قد خذلتهم. وسأتذكرهم بحرارة وأواصل رجـائي في أن أرى بلادهـم العظيمـة وهـي تسـترد قريبا وحدة أراضيها وسلامها مع جميع جيرانها.

وأختتـم كلامـي بعبـارات موجـزة لأولئـك الذيـن بدونهم لا يكون لوجودي هنا أي معنى، أولئك الذين شيدوا هذه البعثة وأتاحوا، في الميدان، فرصة واقعية كل يوم لإرساء السـلام. وأود أن أذكـر جميـع زملائـي في البعثـة، الموظفـين المدنيين والعسكريين على السواء، مـن الجنـود العـاديين إلى الجنرال ديالو، قائد القوة. وأود أن أعـرب عـن عميـق امتنـاني وإخلاصي لهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السـيد مرجـان على إحاطته الإعلامية الشاملة. ومن المؤسف أن هذه آخر جلسة نناقش فيها معه الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلـك، كمـا قـال الأمـين العـام، سـتتاح لنـا فـرص أكـثر للاجتماع في المستقبل. وهذا يسرنا.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسـية): في هـذا الصبـاح، وفي حضـور الأمـين العـام، نمـر بلحظـة مـن المشـاعر الصادقة. وسيعرب سفير بلجيكا الآن عن آراء وآمال الاتحاد الأوروبي كله، ولكنـني أود أن أدلي ببعـض التعليقـات بصفـتي الوطنية.

أولا، أود أن أعرب عن الحزن العميق الذي نشعر به اليـوم إذ نـودع الآن كـامل مرجـان، الممثـل الخـاص الممتـاز للأمين العام. لقـد كـرس كـامل مرجـان خـلال الـ ٢٠ شـهرا الماضيـة جميـع جـهوده لإحـراز تقـدم في عمليـة السـلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهـذا الصبـاح، يمكننـا معـا أن نقيـس التقـدم الـذي أحـرز، بفضله، منـذ نهايـة عـام ١٩٩٩. ولقد أظهر السيد كامل مرجان شجاعة نادرة، وتفانيا يوميا، وحسا سياسيا غير عـادي وإرادة لا تكـل. وشـأني شـأن كـل زملائي في المجلس، أود هنا أن أعرب له عن تحية خالصة. إن السـيد كـامل مرجـان مثـل لنـا جميعـا. فـهو أظـهر لشـعب الكونغو كله أفضل صورة ممكنة للأمم المتحدة. وعن طريقـه، أود أن أعـرب لكـل أفـراد بعثـة منظمـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة عـن مشـاعر امتنـان وعرفـان فرنسا.

إن عمليـة السـلام في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة أصبـح لهـا اليـوم أسـاس ثـابت. فوقـف إطـلاق النـار بـين الأطراف في اتفاق لوساكا يحترم وبدأ تنفيذ مضمونـه. وفـض اشـتباك القـوات وإعـادة نشـرها اكتمـلا تقريبـا. وأطـراف الاتفـاق تعمـل علـى وضـع خطـط شـاملة لانسـحاب القـوات الأجنبيـة ولـنزع سـلاح المجموعـات المسـلحة، وتسـريحها، وإعادة اندماجها وعودتها أو إعادة توطينها. وهـذه الخطـط يجب الانتـهاء منـها في أقـرب وقـت ممكـن. وهنـاك جـانب

حاسم آخر لعملية السلام – وهو الحوار بين فئات الشعب الكونغولي – يجري الإعداد له تحت قيادة الميسر وممثله في كينشاسا. والاجتماع التمهيدي يخطط لعقده في ٢٠ آب/أغسطس. ويجب أن يجري الحوار نفسه في أسرع وقت ممكن، ومن المفضل – وأؤكد على هذا – أن يكون على التراب الكونغولي.

علاوة على ذلك، حتى ولو كان هذا الأمر لا يقع بشكل مباشر في دائرة اختصاص السيد مرجان أو البعثة، يجب أن تذكر هنا المسألة الخطيرة الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ نشر تقرير فريق الخبراء في شهر نيسان/أبريل الماضي، باتت هذه المسألة موضع إدراك متزايد لدى المجتمع الدولي وهي تبدو أكثر وضوحا كإحدى القوى الدافعة على الصراع وعلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونحن نأمل أن يشهد نشر الإضافة إلى التقرير، في الخريف على التقدم المحرز في حل هذه المسألة الخطيرة.

وعملية السلام في بوروندي، التي لا يمكن فصلها عن تسوية الأزمة في المنطقة، تمر الآن أيضا بتطورات هامة، بفضل التزام ومثابرة الوسيط في عملية أروشا للسلام، السيد مانديلا. إلا أن الحقائق الحالية تبين لنا، للأسف، مدى هشاشة هذه العملية المليئة بالأخطار الكامنة.

ونحن نرى أن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، التي ذهب إليها المجلس في بعثة في أيار/مايو، مرت بتطورات إيجابية تهيئ فرصة حقيقية. ومع ذلك، كما أكد السيد مرجان نفسه قبل دقائق. فإن دينامية السلام لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة. وهناك مصاعب وفيرة وبعض العقبات الكبرى لا تزال بحاجة إلى التغلب عليها.

ونظرا لهذا الوضع الذي لا يزال غير مستقر، يجب أن تكون لمجلسنا رؤية واضحة للمهام التي يتعين الوفاء بها.

ونحن نرى، أننا بحاجة أولا وقبل كل شيء إلى المحافظة على المكاسب التي تحققت وإلى تكثيفها. واحترام وقف إطلاق النار يتطلب جهدا يوميا مستمرا، ونحن نشجع على كل الاتصالات الثنائية بين المتحاربين، في إطار اتفاق لوساكا، لتحسين الثقة بين الأطراف. وانطلاقا من ذلك المنظور، فإن الاجتماع الذي عقد تحت رعاية الأمين العام بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

ومن الحيوي أيضا أن تكون البعثة قادرة على القيام بعملها الضروري الخاص بالتحقق، وإنني أفكر بشكل خاص في فض الاشتباك في إقليم إكواتور، حيث تحركت حركة تحرير الكونغو الخاصة بالسيد ممبا مع بعض التأخير، الأمر الذي يفسر السبب في أن البعثة لم تتمكن من التحقق من التحرك على أرض الواقع. ويجب أيضا أن تشهد البعثة على الرحيل الفعلي للقوات المسلحة الكونغولية من المواقع التي لا تزال تحتلها في كاتنغا بما يتعارض مع الخطط الفرعية لهراري. ولهذا السبب ولأسباب أخرى كثيرة، من الضروري تماما أن تتعاون كل الأطراف تعاونا تاما كل يوم مع البعثة. ولقد أصر السفير مرجان بحق على ذلك. وفي هذا الشأن لا يمكن لمجلس الأمن أن يقبل اليوم أو غدا كما لم يقبل بالأمس، أن يتعرض أفراد الأمم المتحدة لضغوط أو تهديدات. ومجلسنا عازم على التصرف بأقصى قدر ممكن من الحزم بشأن هذه المسألة.

إن أطراف الصراع يجب عليها جميعا أن تمتثل لالتزاماتها وتحترم كل تعهداتها. وإحدى العقبات الكبرى اليوم أمام استمرار عملية السلام هي دون شك التأخير في تجريد كيسانغاني من السلاح. وتجريد هذه المدينة من السلاح، الذي طالب به المجلس قبل عام في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، يرمز اليوم إلى عملية السلام والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد رواندا وأوغندا، يجب أن ينصاع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الآن إلى هذا

الالتزام دون مزيد من التأخير. وما يتعرض للخطر هنا مصداقيته كشريك في عملية السلام. ومجلس الأمن يدعو كل من له نفوذ على التجمع، خصوصا رواندا، إلى أن ينقل هذا المطلب وأن يحقق في نهاية الأمر تنفيذ هذه الخطوة الحاسمة في عملية السلام.

وأنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في رواندا وبوروندي، تشكل تهديدا خطيرا آخر لعودة السلام. والموقعون على اتفاق لوساكا يعدون معا برنامجا لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين. ومن الضروري التصدي فورا لهذه المسألة الصعبة. والمرحلة الأولى تتكون من وقف ومنع كل أشكال الدعم المقدم إلى هذه الجماعات، وبدء تنفيذ نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج، والعودة أو إعادة التوطين حيثما يكون ذلك ممكنا. ونحن نلاحظ باهتمام كبير عرض الرئيس كابيلا ببدء التحرك على أساس طوعي، بوجود ٣ ٠٠٠ مقاتل مقيمين الآن في مخيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والبعثة مستعدة لتقديم المساعدة، في حدود وسائلها المتاحة، ولهذا يجب على مجتمع المانحين أن يوفر أيضا دعمه الكامل لإجراءات الأمم المتحدة.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية تمثل كارثة، بالرغم من العمل البارز الذي تقوم به ميدانيا في ظل ظروف صعبة بشكل خاص وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وإعادة فتح الأنهار ستوفر متنفسا للشعب الكونغولي بتحسين إيصال الإمدادات إلى المدن. وهنا، أيضا، يجب على كل الأطراف، أن تساعد البعثة في إعادة إقامة هذه الرابطة الحيوية بين الكونغوليين. وإلى جانب ذلك، المجتمع الدولي مستعد لتوفير مساعدته الكاملة لدعم التقدم في عملية السلام، وتخفيف معاناة الشعب الكونغولي ومساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يجب أن تكفل جميع الأطراف الاحترام الصارم لحقوق الإنسان في القطاعات التي تخضع لسيطرتها. ويعتزم المجلس أن يواصل تكريس اهتمامه لهذه المسألة بالاشتراك مع المقرر الخاص، السيد غاريتون، وهو موجود حالياً في المنطقة. فلا يمكن أن تحدث تسوية أو مصالحة ما لم يُعاقب على انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب؛ ولا يجب أن يكون هناك أي إفلات من العقاب.

وكما سبق لي أن ذكرت فإن من دواعي الحزن الشديد لدى أصدقاء السيد مرجان، وهم أصدقاء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، أن يروه يغادرهم. بيد أن مجلس الأمن قد عقد العزم بالإجماع على أن يواصل السير بنفس الطريقة غير المنحازة التي اتسمت بها جميع أعمال السيد مرجان، على نفس الطريق الذي رسمه، وهو طريق تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها الأطراف ذاتها وجميع قرارات مجلس الأمن دون أي تنازلات.

وحين يأتي الوقت المناسب، سيكون ذلك هو الطريق الذي ننوي اتباعه مع من يخلفه، فور تعيينه، في خدمة السلام ولمصلحة سكان الكونغو والمنطقة برمتها.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الإحاطة العلنية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فجلسة اليوم، التي تنعقد في مرحلة حاسمة للغاية من مراحل عملية السلام، تجعل في إمكان أعضاء المجلس والدول المشاركة الأخرى أن تضطلع معاً بتقييم الحالة وتقدير احتمالات السلام.

وأود أيضاً أن أرحب بالأمين العام بيننا وأن أعرب له عن عميق تقديرنا للجهود التي يبذلها دون كلل لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أفريقيا وجميع أنحاء العالم. واسمحوا لي بأن أشكره أيضاً على البيان الهام الذي أدلى به.

ويود وفدي أيضاً أن يوجه الشكر للسفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونود أن نعرب عن تقديرنا له على الدور البارز الذي أداه بوصفه رئيساً لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتفانيه وجهوده الشخصية، فضلاً عن الجهود التي يبذلها قائد القوة، الجنرال ديالو، وجميع أفراد البعثة، لإعادة السلام والأمن إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ظروف بالغة الشدة في كثير من الأحيان، جديرة منا بأعظم التقدير والتأييد.

ويُظهر التقييم الذي عرضه الأمين العام وممثله الخاص منذ برهة أنه قد تم إحراز بعض التقدم في عملية السلام. ونحن سعداء بهذا الوضع. بيد أنهما بيّنا أيضاً أن ذلك التقدم هش، وأنه لم يتم بعد بلوغ نقطة اللاعودة، وأنه ما زالت توجد عقبات يتعين اجتيازها. وقد خلصت البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى إلى أن الزخم الذي تحقق يمكن أن يتلاشى بسهولة، ولذلك يتعين بذل قصارى الجهد للحفاظ على دينامية السلام وجعله غير قابل للانتكاس. والواقع أن المسؤولية الأساسية في هذا الصدد تقع على عاتق الأطراف ذاتها. إذ يجب عليها التقيد بالالتزامات المقطوعة في إطار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وخطة كمبالا، وخطط هراري الفرعية بشأن فض الاشتباك وإعادة نشر القوات، كما يجب عليها الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

ومن ثمّ يجب علينا أن ندعو الأطراف مرة أخرى إلى وضع الصيغة النهائية لخطط الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن خطط نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة دمجها وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها.

وقد ساور المجلس في الأيام الأخيرة القلق إزاء عدم التعاون مع البعثة من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ونناشد التجمع من جديد أن يبذل الجهود اللازمة وأن يتعاون مع البعثة تعاوناً كاملاً.

علاوة على ذلك، نود الإشارة إلى ضرورة تجريد بلدة كيسانغاني من السلاح بشكل عاجل، على النحو الذي يشترطه مجلس الأمن في قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠). ذلك أن كيسانغاني تتمتع بقيمة رمزية، كما سلف تأكيد هذا ، بما في ذلك خلال المناقشات التي جرت بين بعثة مجلس الأمن والأطراف المذكورة.

ومع أن المسؤولية عن تعزيز التقدم المحرز في عملية السلام تقع أساساً على عاتق الأطراف ذاتها، فإن للأمم المتحدة ولمجلس الأمن أيضاً دوراً هاماً يؤديانه في مساعدة الأطراف وتشجيعها على المضي قدماً إلى الأمام، وكذلك في مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البعثة.

ومن دواعي القلق الشديد المعلومات التي تلقيناها عن استئناف الجماعات المسلحة لأنشطتها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أمر يستدعي اهتماماً خاصاً. ونحن مسرورون لنتائج الاجتماع الذي عقد بالتوازي مع مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، بين الرئيسين كابيلا وكاغامي، بمبادرة من الأمين العام السيد كوفي عنان، ونشجع على استمرار هذا الحوار. ونرى أن النتيجة التي يتمخض عنها هذا الاجتماع تتطلب متابعة عاجلة فضلاً عن الجهود المشتركة لجميع الجهات الفاعلة المعنية.

وعملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة دمجها وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها من أهم

العناصر في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ويتوقف عليها بشدة تحقيق السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية. ولابد لنا من اغتنام الفرصة المتاحة اليوم. ويجب لذلك أن تتوافر تحت تصرف البعثة الموارد الضرورية حتى تؤدي الدور المرتقب منها أداء كاملاً.

ويمثل الحوار بين الأطراف داخل الكونغو أحد العناصر الهامة الأخرى في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونقدر الجهود التي يبذلها السيد ماسيري وزملاؤه، ونأمل في أن يبدأ الحوار في أسرع وقت ممكن وفي أفضل الظروف الممكنة، مما يتيح للشعب الكونغولي أن يكرس نفسه لمستقبل بلده دون أي تدخل أجنبي.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، مصدراً للقلق العميق وتتطلب تقديم قدر هائل من المعونة من جانب المجتمع الدولي. ونرحب في هذا الصدد بالجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات تقديم المساعدة الإنسانية بالتعاون مع البعثة للتخفيف من معاناة المتضررين، ونهيب بكل الأطراف أن تسهّل القيام بتلك الجهود وتدعمها.

وسيواصل فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحقيقاته لكي يقدم مرفقاً لتقريره، تلبية لطلب مجلس الأمن. ونشير في هذا الصدد إلى أهمية وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تتعاون مع فريق الخبراء تعاوناً كاملاً.

وقد لاحظت بعثة مجلس الأمن في منطقة البحيرات الكبرى رغبة شديدة من جانب شعب الكونغو في إحلال السلام والمصالحة الوطنية وتحقيق التنمية. وندعو المجتمع الدولي إلى مد يد المساعدة لهذا الشعب، وذلك في جملة أمور من خلال المبادرات المصاحبة لعودة السلام، بما فيها تقديم الدعم لأغراض انتعاش البلد اقتصاديا. ونعتقد أيضا بأنه لا بد أن تبدأ الأمم المتحدة في التحضير لمرحلة إعادة التعمير، التي تعد دليلا على مردود السلام للشعب الكونغولي.

ولطالما جرى التأكيد على أن الروابط الوثيقة بين المشاكل التي نكبت بها منطقة البحيرات الكبرى تتطلب مفهوما إقليميا شاملا للسلام والأمن. وهنا، فإن عقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يمكنه أن يساعد في وضع أسس التعايش السلمي وحسن الجوار، والتعاون والتنمية لصالح جميع شعوب المنطقة.

وفي الفترة الانتقالية هذه في ما بين المرحلتين الثانية والثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حدثت بعض التطورات الإيجابية التي لا يسعنا إلا أن نؤيدها. وأثناء المرحلة الثالثة، سيتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بواجبات جديدة لها أهميتها، ولكي يتسنى لها القيام بذلك، ستحتاج إلى موارد كثيرة.

ونتوقع أن يكون انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية فعالا، وسريعا وكاملا؛ الأمر الذي من شأنه أن يجعل بالمستطاع استعادة السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع أيضا أن يتم نزع أسلحة المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها دون تأخير.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد كبير ولديه إمكانات هائلة. وبالمستطاع التغلب على مشاكله في الوقت الحاضر بمواصلة توفر الإرادة السياسية لدى الكونغوليين أنفسهم ولدى جيرانهم. ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة جد فعالة. وبلدي، الذي شارك في جهود حفظ

السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الكونغو قبل جيل مضى، يسهم في الوقت الحاضر في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوحدة حراسة وبمراقبين عسكري، موجودين هناك لمساعدة الأطراف على تحقيق السلام.

ونأمل في مواصلة وتطوير الحوار الذي بدأ بين رؤساء دول أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، لكي يصبح بالمستطاع الإسراع في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة. وسيكون حلول السلام وإيجاد حل لمشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية بمثابة نقطة تحول إيجابية في قارة أفريقيا بكاملها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تقدر بنغلاديش وجود الأمين العام في هذه الجلسة الهامة التي تعقد بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية والبيان الذي أدلى به. ونعتقد بأن اتصالاته مع قادة المنطقة تعزز قضية السلام.

ونقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير كامل مرجان. وإذا ما نظر المرء إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة، يتعين عليه أن يسلم بأن ثمة تقدما قد أحرز. والتحدي الذي يواجهنا الآن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية يتمثل في كيفية إعطاء زخم وجوهر حقيقي لعملية السلام.

وطوال السنتين الماضيتين، بذل مجلس الأمن وأعضاؤه جهودا هائلة لحل الصراع. وعقد المجلس عدة جلسات رفيعة المستوى، بما في ذلك جلساته مع قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة. وبذلت جهود جادة لتسهيل الحوار والتفاهم فيما بينهم بالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثتين إلى منطقة البحيرات الكبرى في غضون سنة تقريبا. وأذن بإنشاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٠، ولا يزال المجلس ملتزما بدعم تنفيذ اتفاق لوساكا.

و لم تذهب كل هذه الجهود هباء. ولا تزال الأطراف ملتزمة باتفاق لوساكا - وهي تدرك، بطبيعة الحال، دعم المجلس القوي لذلك الاتفاق. ولقد وقعت الأطراف على خطة كمبالا لفض الاشتباك كما وقعت على خطط هراري الفرعية. ولا يزال وقف إطلاق النار ساريا منذ عدة أشهر. والتقى القادة أيضا في اجتماعات ثنائية وأجروا محادثات. ولقد حُسمت المشاكل الأساسية المتعلقة بالحوار بين الكونغوليين.

ولكن لا تزال توجد صعوبات. وحسبما ذكر السفير مرجان قبل قليل، هناك دائما ميل إلى الإبقاء على الحالة الراهنة.

ونرى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية للمضي قدما في عملية السلام في المستقبل وهي: فض الاشتباك والانسحاب؛ والحوار بين الكونغوليين؛ وتوسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، وفيما يتصل بفض الاشتباك والانسحاب، لا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه صعوبات تتعلق بنشر أفرادها وتنفيذ مهمتها. و لم تتقدم عملية فض الاشتباك والانسحاب التي من شأنها أن تظهر التقدم الحقيقي في تنفيذ اتفاق لوساكا. و لم ينسحب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي طُلب منه الانسحاب من كيسانغاني بموجب الفصل السابع من الميثاق، أي القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). ولا يزال يتعين على حركة الثوار أن تمتثل لطلب المجلس. ويمكن لنزع الأسلحة من كيسانغاني أن يتيح إعادة تعمير تلك المدينة المدمرة ويوفر إعادة التأهيل الضروري لسكانها. ويمكنه أن

يوفـر الإطـار لبـدء الحـوار بـين الكونغوليـين. وفي مقاطعـة إكواتور، لا يزال يتعين على جبهة تحرير الكونغو أن تبدي تفهمـها وأن تتخلى عـن الإدارة وتسلمها إلى الحكومة وفقـا لخطة كمبالا لفض الاشتباك.

وثانيا وفيما يتعلق بالحوار بين الكونغوليين، يتسـم بـدء هـذا الحـوار في وقـت مبكـر بأهميـة حاسمـة لمشـاركة الأطراف في تنفيذ اتفاق لوساكا. ولاحظنا أنه تعـين علـى الميسـر أن يؤجـل الاجتمـاع التحضـيري حـتى يـوم ٢٠ آب/أغسطس، مما يعزى فيما يبدو إلى اسباب تقنية. ونـأمل في أن يتم عمل الترتيبات من أجل عقد ذلك الاجتماع في الموعد الجديد. ولا بد أن يبدأ الحوار في أسـرع وقت ممكن. ويجب أن يكـون حـوارا مفتوحـا وتمثيليا وشـاملا. ويتوجـب أيضا أن يكون حرا من أي تدخل خارجي. وينبغي أن ييسر مشاركة المجتمع المدني الكونغولي بصورة تامة.

وثالثا، فيما يتعلق بتوسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغـو الديمقراطيـة، تقـول حكومـة جمهوريـة الكونغو الديمقراطية وحلفاؤها منذ فترة طويلة بـأن حجـم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمراطية لا يفي بمتطلبات الحالة. ولقـد صـرح الأمين العـام، في تقريـره الأخير، بأنه لم يطلـب في تلـك المرحلـة بـأي توسـيع لبعثـة منظمة الأمم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة بمـا يتجاوز قوامها المأذون به. وفي مرحلة جديدة قد يحدث ذلك عندما يحرز الأطراف تقدما في فض الاشتباك والانسحاب، عندئذ سيتعين علينا أن نبحث في مسألة توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونؤكد على أنه لا بد أن يلتزم المجلس التزاما واضحا وفقـا لسياسته بـالبحث في مسألة توسيع حجـم بعثـة منظمـة الأمـم المتحدة في جمهورية الكونغـو الديمقراطيـة كـي يتسـنى للبعثة أن تنفذ مهامـها الموكلة إليها فضلا عن تنفيـذ المـهام الإضافية التي ينبغي أن تضطلع بها. وثمة حاجة ملموسة إلى أن يظهر المجلس وجودا موثوقـا، وعزمـا والتزامـا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولعل الأطراف لا تنظر بعين الجدية إلى إرادة وقدرة الأمم المتحدة. ولقد شاهدنا في سيراليون الفرق الذي يمكن أن يحدثه وجود موثوق للأمم المتحدة.

ولقد أوضح السفير مرجان أنه يتعين على بعثة منظمة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة أن تنشر على الأقل كتيبتين من القوات لتأمين كيسانغاني بعد أن يتم في نهاية الأمر انسحاب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وبعد ذلك لن يكون لدى بعثة منظمـة الأمـم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يكفي من القوات لنشرها في أجزاء أخرى من البلد.

وأتساءل عما إذا ما كان بمقدور المجلس، مع إيلاء الاعتبـار الواجـب للأوضـاع الحقيقيـة علـى أرض الواقـع واحترام قراراته ذات الصلة، أن يواصل القول إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة لـن تكـون قادرة على توفير الأمن للمدنيين. أنا أشير، بطبيعة الحال، إلى القراريـن ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠). وفي ذلـك السياق، نرحب بمبادرات الأمين العام لمتابعة هذه القرارات، بما في ذلك قيام تعاون وثيق وتخطيط استراتيجي مشترك بين مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية وإدارة عمليـات حفـظ السلام، على النحو الذي ورد في رسالته المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/2001/712) .

وينبغي عدم تأخير بدء نفاذ المرحلة الثالثة. وينبغي للمجلس ألا يؤخرها. وينبغي عدم تأخيرها بسبب الافتقار إلى الاستعدادات. ويتعين علينا أن نمارس ضغطا مستمرا على الأطراف لكي تفي بالتزاماتها. وفي الوقت نفسه، وبصفتنـا مجلس الأمن، يتعين علينا أن نظهر التزامنا بدعم تنفيذ اتفاق لوساكا بالكامل.

وقـد حـدد الأمـين العـام في تقريـره السـابع الاحتياجات اللازمـة لتنفيذ مرحلة ثالثـة. وفي تقريره الثامن، أشـار إلى ذلـك. وكمـا قلنـا في آخـر اجتمـاع لنـا بشـأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتسم الاستعداد بأهمية حاسمة. وينبغي لنا ألا نؤخذ على حين غـرة. وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطية بلد واسع، فيه ١٦ مليون شخص متضـرر مـن الحرب؛ وستكون تحديات حفظ السلام وبناء السلام هائلة.

واسمحوا لي أن أختتـم كلمـتي بتوجيـه تحيـة إجـلال حارة جدا إلى السفير كامل مرجان، الـذي، بوصفـه ممثـلا خاصا للأمين العام، قدَّم خدمة عظيمة في دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتابع ولاية المجلس بتصميم ومثابرة. وقد تولى مسؤولياته في خضـم صـراع دائـر علـى جميع الجبهات فـي جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية. وهو إذ يغادر الآن، نجد جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة في حالـة أفضل بكثير مما كانت عليه وذلك بوجود إمكانية حقيقية لحلول السلام. وكنا نتمنى لو أنه استمر، على الأقل حتى يتم إحراز تقدم أكيد في تنفيذ اتفاق السلام، ولكن كان يتعين عليه أن يمضي. وأتمنى له الخير في مهمته الجديدة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ونحن نتطلع إلى تفاعلنا معه في المستقبل، وسيكون من دواعي سروري شخصيا أن أظل على اتصال بصديقي وأخي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على مبـادرتكم بعقـد هـذه الجلسـة الإعلامية العامة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضـا أن أرحـب بوجـود الأمـين العـام بـين ظهرانينا اليوم وأن أشكره على بيانه الهام.

واسمحوا لي أن أتوجه بتحية إجلال من القلـب إلى السفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ أن السفير مرجان، بفضل تصميمه، وحكمتـه وموهبته كدبلوماسي محنك، قد نجح في إحداث مـا لم يكـن متصـورا في البدايـة: أي تهيئـة منـاخ مـن الثقـة والتعاون بين الأمم المتحدة وسلطات جميع الأطراف المعنية في الصراع البالغ التعقيد الدائر في الكونغو. ونشكر السفير مرجان بحـرارة، ومن خلاله نشكر جمهورية تونس الشقيقة على دبلوماسيتها. ونتوجه إلى السفير مرجان بأطيب أمنياتنا في واجباته الجديدة.

وقد ظللنا منذ بداية السنة ننظر بتفاؤل حذر في الحالـة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. ولا يـزال وفـدي متفائلا ويرى أننا نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى السير قُدما على الرغم من المصاعب الخطيرة الـتي لا نـزال نواجهـها في هـذه العمليـة، ولاسـيما فيمـا يتعلـق بفـض الاشتباك، وتجريد كيسانغاني من السلاح، ونزع السـلاح، والتسـريح، وإعـادة التوطـين وإعـادة الإدمـاج والـترحيل. واسمحوا لي أن أتناول كل واحد من هذه المواضيع.

أولا، فيمـا يتعلـق بفـض الاشـتباك بـين القـوات، وخاصـة في المحافظـة الاستوائية، إننـا نحـث حركـة تحريـر الكونغو عل الامتثـال لالتزاماتها وإبداء تفهم فيمـا يتعلـق بالإدارة المدنيـة للمناطـق التي أُجلي عنها سكانها. ولكـن فيما وراء فض الاشتباك، هناك حاجة ضرورية لإحراز تقدم تجاه الانسحاب الكامل للقـوات الأجنبيـة مـن جمهوريـة الكونغو الديمقراطية وتجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج والترحيل. وبالنسبة لوفدي، يجب أن يكون الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ونزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج والترحيل الهدف الأولي لإحلال السلام الدائم والنهائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيـا، فيمـا يتعلـق بمسألة تجريـد كيسـانغاني مـن السلاح – التي يقتضيها القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، المعتمد منذ

أكثر من عام، في إطار البند السابع من الميثاق – ينبغي لمجلس الأمن أن يخطط لاتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لتلك الحالة الخطيرة وغير المقبولة.

وعلاوة على ذلك، نطالب بتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيسانغاني، وذلك في جملة أمور، منها إرسال كتيبتين إضافيتين. وسنؤيد كذلك أي اقتراح يهدف إلى جعل كيسانغاني، ما إن تصبح مجردة من السلاح، مدينة رمزية بتمكينها، على سبيل المثال، من استضافة الحوار فيما بين الكونغوليين ومقر رئاسة اللجنة العسكرية المشتركة.

ثالثا، فيما يتعلق بنزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، والترحيل، نحن نرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيسين كابيلا وكاغامي بشأن هذه المسألة. ونرى أن النتائج المشجعة التي تمخض عنها ذلك الاجتماع ينبغي أن تحظى بالدعم من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن بعثة الأمم المتحدة تعمل الآن على وضع خطة شاملة بشأن هذه المسألة، التي لا تزال تمثِّل بالفعل تهديدا حقيقيا لعملية السلام برمتها في المنطقة، لأنه بدون نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج، والترحيل، لن يكون هناك انسحاب للقوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا فإننا نوافق تماما على أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور توجيهي وقيادي في نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج والترحيل. ويجب أن نكون على بيِّنة من أن الأطراف على الرغم من إرادتها السياسية لا يمكن أن تحقق ذلك وحدها أبدا. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع المانح الإسهام بفعالية لتحقيق تلك الغاية.

ولا يمكن أن أختتم هذا الاستعراض بدون التطرق إلى موضوع نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي استمر على الرغم من البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٣ أيار/مايو ٢٠٠١. ونلاحظ العضوية الجديدة لفريق الخبراء المعني بتلك المسألة وننتظر بلهفة الإضافة اللاحقة لذلك التقرير. وفي هذه الأثناء نعيد التأكيد من جديد على إدانتنا القوية للنهب المستمر للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي، وفقا لمصادر موثوقة، هو السبب الرئيسي لاستمرار الصراع وللانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذا لم نعتبر اليوم الحوار فيما بين الكونغوليين من ضمن المصاعب الراهنة، فذلك لأننا ببساطة نعتبر تقرير الاجتماع المعقود في تموز/يوليه ذا طابع تقني بحت. ومع ذلك نكرر مناشدتنا الحثيثة لجميع الأطراف أن بذل كل ما في وسعها لضمان أن يحقق اجتماع ٢٠ آب/أغسطس نجاحا فعليا للتمكين من الشروع في إجراء الحوار الكونغولي الداخلي، الذي لا يزال يمثل المفتاح الآخر للتسوية.

وختاما، ينبغي أن أقول إنه يتعين علينا أن نعد، هنا والآن بدون إرجاء، للمرحلة الثالثة من توسيع بعثة الأمم المتحدة، التي طالبت لها بإلحاح اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، كما أشار إلى ذلك ممثل بنغلاديش، شهدنا جميعنا الفرق الذي أحدثه توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في سيراليون على أرض الواقع في ذلك البلد.

وأخيرا، أذكِّر مرة أخرى بأن أي عملية سلام يجب أن تصحبها مساعدة اقتصادية. وفي ذلك السياق، نرحب بالشروع في مباشرة البعد الاقتصادي للبعثة باستئناف الملاحة في نهر الكونغو. ونكرر النداء الموجّه إلى مجتمع المانحين من أجل إنشاء مشاريع محلية سريعة الأثر لتحسين الحياة اليومية لملايين الكونغوليين، الذين عانوا كثيرا من آلام حرب هي، في نهاية الأمر، ليست حربهم.

السيد فالدفييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة مع السفير كامل مرجان، التي تسمح له أن يقدِّم معلومات إلى كل الوفود عن العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وألاحظ أيضا مشاركة وحضور الأمين العام والنداء الذي وجّهه في بيانه الافتتاحي.

ونشكر السفير مرجان على إحاطته الإعلامية الموسّعة والواضحة كالعادة، ونتمنى له نجاحا عظيما في منصبه الجديد، الذي سيتمكن فيه من الاستمرار في تقديم خدمات لا تقدَّر بثمن إلى شعوب أفريقيا والقارات الأخرى.

وإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو المهمة الأساسية للكونغوليين أنفسهم. فهم الذين يجب عليهم أن يسعوا إلى استعادة التعايش فيما بينهم ومع جيرانهم. ومع ذلك، دعت بلدان المنطقة إلى وجود الأمم المتحدة لمساعدتهم على التغلب على الصعوبات الشديدة وتباين المصالح الذين يفرق بينهم. وهذه المهمة تقع على عاتق البعثة في المقام الأول.

وقد كان وجود كامل مرجان في الميدان عاملا إيجابيا في نجاح البعثة. ومع ذلك، فإن أصعب القرارات بالنسبة لنا في المجلس ربما لا تزال في الطريق، ولاسيما في مواجهة معضلات المرحلة الثالثة من الانتشار. وفي أعقاب توقف القتال والفصل بين القوات، يبدو أن الصراع قد ركَّز قدراته المدمِّرة وأكبر أخطاره على المحافظات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، بعد الاستماع إلى بيان رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في هذه الجلسة، أود أن أتطرق لأربعة جوانب هي، كما نعلم جميعا، ذات أهمية خاصة.

أولا، فيما يتعلق بتجريد مدينة كيسانغاني من السلاح، من الصحيح أن مرحلة الفصل بين القوات، والتي بدأت في نيسان/أبريل، ينبغي أن تنتهي في أقرب وقت ممكن. وكما أصرّت وفود أخرى في ظروف مختلفة، فنحن نُصرُّ على أن يتم تجريد مدينة كيسانغاني والمناطق المحيطة بها بالكامل. وهذا التزام قطعه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على نفسه مبديا استعداده لتحقيقه، ونأمل أن يفعل ذلك دون إبطاء. فمن شأن هذا الإجراء كذلك أن يسهم بشكل كبير في التخفيف من معاناة سكان المنطقة واستعادة الثقة. ونأمل أن تتحول هذه المدينة إلى رمز للسلام، حيث أنها تقع في وسط البلاد، وإذا ما قرر الكونغوليون أنفسهم ذلك، فهي يمكن أن تصبح مقرا للحوار الوطني الذي سيعقد الاجتماع التحضيري الأول له في ٢٠ آب/أغسطس في عاصمة بوتسوانا.

البند الثاني الذي أود أن أتطرق إليه يتعلق بمسألة الملاحة في نهر الكونغو. إذ يود وفد بلادي أن يؤكد على ضرورة انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على طول نهر الكونغو. ونرحب بسلامة وصول الوحدة النهرية من أوروغواي إلى كيسانغاني، الأمر الذي أثار التوقعات بعد أعوام ثلاثة من الحرب المكثفة، بإمكانية استئناف الملاحة المدنية على طول النهر وإعادة تنشيط اقتصاد السكان الذين يعيشون على ضفافه. وإن عملية ”سفينة السلام“ التي ستنطلق من كينشاسا قريبا، ستوفر الأغذية والإمدادات لكثير من السكان الذين يعيشون على ضفاف النهر وستقدم دعما هاما للعمليات الإنسانية في المنطقة. وفي هذا الصدد، نود أن نسأل السفير مرجان عن التقدم المحرز في مبادرة إنشاء لجنة لإدارة حوض نهر الكونغو، تضم ممثلين للأطراف في الصراع بالإضافة لوكالات الأمم المتحدة في الميدان والبلدان المجاورة التي ستستخدم هذا الممر المائي.

الجانب الثالث يتعلق بنشاط القوات غير النظامية في الشرق. وبودنا هنا أن نسترعي الانتباه إلى الانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي ارتكبت وبشكل مستمر ودون عقاب في المحافظات الشرقية من الكونغو وعلينا أن ندينها. وعلمنا بذلك، على سبيل المثال، في جلسة مفيدة للغاية انعقدت في الفترة الأخيرة في إطار صيغة آريا. وينبغي للسلطات في كينشاسا والبلدان ذات الصلة بالصراع أن تمتنع عن توفير الدعم والتدريب والمأوى للقوات النظامية التي تنشط في هذه المنطقة، بما في ذلك ميليشيات مايي - مايي، وعليها أن توفر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعلومات التي لديها عن أعداد هذه القوات ومواقعها. وهذا هو الإجراء الذي تم الاتفاق عليه لبدء عملية حقيقية لنزع سلاح ما يعرف بالقوات السلبية وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن. وأي تأخير أو إهمال في الاستجابة لهذه الشواغل يجب أن يعتبر عقبة خطيرة على طريق السلام. وبودنا أن يوضح لنا السفير مرجان مستوى التعاون الذي تلقاه البعثة في هذا الصدد.

رابعا، بالنسبة للوضع الإنساني، يود وفد بلادي أن يستجيب للقلق السائد بين المنظمات الإنسانية إزاء الوضع الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبودنا أن نضم صوتنا إلى النداء العاجل الذي وجّهه إلى المانحين في ١٣ تموز/يوليه في جنيف رؤساء الوكالات الأربع الرئيسية المعنية بالمساعدات الإنسانية في إطار منظومة الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي. والمساهمات المستقرة والكافية مع سهولة الوصول إلى السكان الذين يحتاجون إليها هما العنصران الأكثر إلحاحا في الوقت الحالي. ونحيي بقدر كبير من الارتياح والتقدير العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون بذل جهودهم الإنسانية بالرغم من الظروف بالغة الصعوبة السائدة في كثير من أقاليم الكونغو. ونحن لا يمكننا أن نتخلى عنهم في هذا الوقت.

السيد رايان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): كذلك يسرنا أنا نرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السفير كامل مرجان، في المجلس اليوم، ونضم صوتنا إلى أصوات الزملاء في التنويه بالعمل الدؤوب والشجاع الذي قام به السفير مرجان فضلا عن قيادته الممتازة للبعثة على مدى العشرين شهرا الماضية. وعندما بدأ السفير مرجان عمله، لم يكن من السهل أن نتوقع أننا سنصل إلى هذه المرحلة من التفاؤل الحذر. ونتمنى له كل التوفيق في التحدي الجديد الذي ينتظره. ونرحب بوجود الأمين العام كوفي عنان معنا في هذه القاعة اليوم، والذي بذل جهدا كبيرا في تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك جهوده التي بذلها في الآونة الأخيرة وبشكل مباشر مع بعض المعنيين الرئيسيين بهذه العملية - رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا ورواندا. وكما ذكر السفير ليفيت، فإن بلجيكا، بوصفها رئيسا للاتحاد الأوروبي، ستدلي ببيان في وقت لاحق في إطار مناقشة اليوم. وتؤيد أيرلندا موقف الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا، وسأدلي بالنقاط التالية بصفتي الوطنية.

بينما أثارت الأحداث الأخيرة قدرا من التفاؤل، فإن الوضع العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يصل بعد إلى النقطة الإيجابية - نقطة اللاعودة. فمن الواضح أنه حدث تقدم ملموس على عدد من الجبهات. غير أن احتمال العودة إلى العنف لا يزال قائما. وفي الفترة المقبلة، علينا، كمجلس، أن نواصل إعطاء الإشارة الواضحة لكافة الأطراف على عزمنا على الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن وتطويرها.

وإذا قلنا ذلك، إلا أن أمن ورفاهية جمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم الأكبر في المستقبل يتوقفان على الموقِّعين على اتفاق لوساكا. وهؤلاء هم الوحيدون الذين لديهم القدرة الأساسية على تنفيذ الاتفاقية.

وحين عادت بعثة المجلس من منطقة البحيرات الكبرى قبل شهرين، كان هناك قدر معقول من التفاؤل بأن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتحرك في الاتجاه السليم. وإن كان هذا هو الوضع اليوم، إلا أن هناك بعض القلق من بطء التحرك وطابعه غير المتوازن. وبصراحة شديدة، نحتاج إلى مزيد من العمل، مع الحفاظ على التحرك إلى الأمام.

وبصفة خاصة، على الأطراف أن تفي بالتزامها بتنفيذ خطط للإنسحاب المنظّم لجميع القوات الأجنبية من الكونغو. ولا بد من وقف كل دعم لأنشطة الجماعات المسلحة. وعلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما أن يمتثل لمطالبة مجلس الأمن بتجريد مدينة كيسانغاني من الأسلحة. ولا بد من نشر جميع القوات الكونغولية، بما في ذلك القوات المسلحة الكونغولية داخل خطوط مقبولة لفك الاشتباك.

وعلى الأطراف أن تتخذ الخطوات اللازمة للتمكين من نزع سلاح المجموعات المقاتلة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم أو إعادهم إلى أوطانهم، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي. وعلى الأطراف أن تكفل احترام حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي. ويجب توفير كل مساعدة ممكنة للسير كيتوميلي ماسيري وفريقه في جهودهم من أجل بدء الحوار الكونغولي. وينبغي ألا نسمح لتلك العملية بأن تفشل، ولا ينبغي السماح بمزيد من التأخير في إجراء المشاورات التحضيرية.

وإذا ما تحلّت الأطراف بحسن نية والالتزام، فإن المجلس والبعثة والمجتمع الدولي ستكون كلها، بالطبع، على استعداد لتقديم كل مساعدة. وقد أعربت أيرلندا في المجلس عن رغبتها في أن ترى نهجا مشتركا في الأمم المتحدة، في المقر الرئيسي وفي الميدان، ونعتقد أن المدخل لهذا التطور ينبغي ضمانه على المستويات كافة.

وفي هذا الصدد، من المخيب للآمال أن العقبات قد وضعت أمام جهود الأمم المتحدة لتعيين المنسق الإنساني. ونحن نرحب بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع، مما يساعد عملية السلام من خلال المساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ونأمل أن تمهد مثل هذه الأنشطة السبيل لنشاط تنموي أوسع نطاقا يمكن أن يتم في ظروف يسودها السلام، بدعم من الاستثمارات الأجنبية.

إن إنعاش الحياة الوطنية الكونغولية سيتطلب أن تسود روح التسامح والمصالحة. غير أن العدالة ستكون مطلوبة أيضا.

وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق،سنحت لأعضاء المجلس الفرصة في الأسبوع الماضي للاستماع إلى أعضاء منظمات غير حكومية أخبرونا بتجارهم التي شاهدوها على أرض الواقع. وما قالوه لنا أكد ما سمعناه لفترة طويلة. ومع ذلك فهذا هو مدى المعاناة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما قالوه لنا كان مفزعا للغاية، لا يكفي أن تلتزم الجماعات المسلحة المختلفة بمطالب وقف النشاط العسكري. يجب أيضا أن تحترم المعايير الإنسانية الدولية وأن تسمح للوكالات الإنسانية بحرية الوصول إلى المحتاجين بلا عائق وبلا شروط. لا بد من إرسال هذه الرسالة بأشد لهجة إلى الجماعات المسلحة أنفسها وإلى من يدعمها. الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يجب إخضاعهم للمساءلة على جرائمهم.

في ختام كلمتي، اسمحوا لي بالإشادة بالعمل الرائع الذي قام به السفير مرجان وموظفو بعثة المنظمة ووكالات الأمم المتحدة في الميدان. ولقد قُلت في وقت سابق إنه قبل ٢٠ شهرا، عندما تولى السفير مرجان منصبه، لم يكن من السهل التنبؤ بأننا سنتوصل إلى الوضع الحالي من التفاؤل

الحذر. لا يجب أن نسمح بتلاشي الزخم الذي تم بناؤه. سنواصل العمل معا بإحساس قوي بالهدف، ولكن أيضا مع الإحساس بالطابع المُلح لإنجاز هذا العمل.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي قضية نوليها أهمية كبرى. إننا ممتنون للأمين العام على تواجده اليوم وعلى مداخلته. كذلك أشكر السفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونشارك المتكلمين السابقين في الإشادة به ونحييه على العمل الممتاز الذي أنجزه بوصفه رئيسا لبعثة المنظمة.

ونلاحظ أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت هادئة بشكل عام، وأن اتفاق وقف إطلاق النار ما زال يلقى الاحترام. وهناك تقدم عام في تنفيذ الخطط والخطط الفرعية لفض الاشتباك وإعادة الانتشار. كل هذه التطورات الإيجابية هي علامات مشجعة بأن أطراف الصراع عازمة على دفع عملية السلام إلى الأمام. ومع ذلك، لا ينبغي أن نكون راضين عن أنفسنا لأن عملية السلام ما زالت هشة ويمكن أن تنهار بسهولة وفجأة مع عواقب وخيمة.

ولا يمكن تقويض الإسهام الذي سيقدمه الحوار بين الفصائل الكونغولية في إحلال السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نولي أهمية خاصة بنجاح هذا الحوار. ونحيي الرئيس السابق ماسيري، ميسِّر الحوار بين الفصائل الكونغولية، على جهوده لعقد الاجتماع التحضيري. إننا نشدد على الحاجة إلى ضمان عقد الاجتماع التحضيري المزمع عقده في ٢٠ آب/أغسطس بدون أية عراقيل. وفي الحقيقة تلقينا تقارير تفيد بأن الروح الديمقراطية بين عامة الكونغوليين منتعشة تماما وأن الكونغوليين والميسِّر على حد سواء يسيران على الطريق السليم نحو السلام. ويجب أن نستغل هذا التطور الإيجابي. وندعو جميع الأطراف للمشاركة في الحوار، الذي لا يمكن أن يكون ناجحا إلا بالمشاركة الكاملة والحرة للمجتمع المدني.

ومع ذلك، فنحن قلقون إزاء التقارير التي تفيد بتصاعد أعمال العنف في مدينتي كيفو خلال الأسابيع القليلة الماضية. ونناشد بقوة كل الأطراف المعنية الامتناع عن أعمال العنف وتفي بالتزامها في إطار اتفاق لوساكا، الذي يظل أكثر حلول الصراع القابلة للتطبيق. وعلى نحو مماثل، فإن تحرك الجماعات المسلحة نحو الشرق والاعتداءات المزعومة لقوى سلبية على رواندا وبوروندي هي عناصر مثيرة للإزعاج. هذه الأحداث هي مؤشرات واضحة على أنه لم يعد بإمكاننا تأخير عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة للأوطان وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. في الوقت ذاته نعتقد أنه لكي نعالج البعد الإقليمي للصراع من الأهمية أن نيسِّر العديد من الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف بين جميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع الأخير بين الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا في وجود الأمين العام، على هامش مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، وكذلك الاجتماع الذي عقده الرئيس كابيلا مع الرئيس موسيفيني. ويمكن لهذه الاجتماعات الثنائية أن تقطع شوطا كبيرا نحو بناء الثقة.

إن التردد المستمر للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في نزع سلاح كيسنغاني، بالرغم من النداءات المتكررة من مجلس الأمن، لا يمكن التساهل فيه. ومن غير المقبول أيضا على الإطلاق أن يواجه موظفو بعثة المنظمة العقبات والمضايقات من عناصر التجمع الكونغولي لهم في أداء عملهم. إننا ندين بشدة هذه المواقف غير المتعاونة، ونناشد كل المعنيين السماح للبعثة بتنفيذ ولايتها بدون أية عرقلة.

وتقوم البعثة بإدارة السفير مرجان بعمل يستحق الإشادة، فكان لها أثر إيجابي على عملية السلام. ومن المعروف الآن أن مجرد وجود البعثة أو حتى الإعلان عن وصولها إلى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية هو قوة قاهرة يستجيب معها الشعب الكونغولي بأمل وحماس كبيرين. هذا هو الوقت الذي يحتاج فيه الحوار بين الفصائل الكونغولية إلى بذل كل جهد لمصاحبة الشعب الكونغولي في نضالهم من أجل السلم والاستقرار.

إننا نعتبر الحجم الحالي للبعثة غير مناسب نظرا للمهمة التي تنتظرها. كذلك نلاحظ أن البعثة لم تنتشر بشكل كامل حتى الآن على النطاق الذي صرّح به القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). ولا ينبغي السماح بأي تردد من جانبنا في بذل الجهد الإضافي لتعريض عملية السلام للخطر بأية طريقة. ونود التشديد على النداء الذي أصدره مؤخرا مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا الذي يناشد مجلس الأمن بأن يأخذ في الحسبان، عند تصميم المرحلة الثالثة لانتشار البعثة والتخطيط لها، الحاجة إلى ضمان استقرار وأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب انسحاب القوات الأجنبية.

ونأسف إذ أن المعلومات العملياتية الكاملة الخاصة بالمواقف الفعلية للأطراف الموقِّعة على اتفاق لوساكا لم يتم تقديمها حتى الآن إلى البعثة. إننا نطلب من الأطراف المعنية أن ترسل هذه التفاصيل بدون مزيد من التأخير حتى تتحقق منها البعثة، بحيث يمكن التخطيط للمرحلة القادمة من نزع السلاح والتسريح والإعادة للأوطان وإعادة التوطين والإدماج وفقا لذلك.

ولن يكون برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة للأوطان وإعادة التوطين والإدماج وحده قادرا على حل مشكلة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن الضروري أن يصحب البرنامج مساعدة اقتصادية سليمة بغية تحقيق سلم وتنمية مستدامين. وفي الحقيقة ينبغي أن نبدأ الآن التفكير في مرحلة ما بعد الصراع، ومتى ينبغي الشروع في برنامج عمل شامل لمعالجة مختلف مشاكل البلد، ولا سيما قضية إعادة تأهيل وإدماج المحاربين الأطفال. وفي هذا الصدد، نناشد مجتمع المانحين الدوليين، بما فيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يساعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في انتعاشها الاقتصادي. وكذلك نتطلع إلى توصيات فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المنتظر أن يقدم الفريق إضافة لتقريره الأول. وفي هذه الأثناء، نعيد التأكيد على أن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي تابعة لشعب ذلك البلد وحده، وندين كل الاستغلال غير المشروع.

وتبقى الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة مصدرا آخر للقلق الشديد. فبينما نناشد المجتمع الدولي أن يساعد في تحسين الحالة نطلب أيضا من كل الأطراف أن تضمن للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول الآمن وغير المعاق.

وقبل أن أختتم كلمتي يود وفدي الإشادة مرة أخرى بالسفير مرجان على العمل الممتاز الذي أدّاه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد قام بعمله بتفان تام طوال الشهور العشرين الماضية. ونتمنى له كل نجاح في مهمته الجديدة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): ليس سرا أن الملف الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية هو أحد أصعب الملفات التي يتعامل معها مجلس الأمن. وفي الحقيقة إذا كنا تلقينا اليوم قدرا من الأنباء السارة أكبر من القدر الذي تلقيناه فلم يدهشنا ذلك. ومع ذلك، وكما قال

السفير مرجان في وقت سابق صباح اليوم، فإن احتمالات تحقيق السلام لم تكن أبدا جيدة مثلما هي اليوم. ونحن بالطبع بحاجة إلى التعرف على أسباب ذلك. والأسباب معقّدة، إلا أن أحد الأسباب يبدو واضحا أمامنا في هيئة السفير كامل مرجان.

وهناك بالطبع نقاش قديم حول ما إذا كان التاريخ تحركه قوى أكبر أم أعمال الأفراد. والإجابة هي بالتأكيد مزيج من الاثنين. ولكن في بعض الحالات تؤثر إسهامات الأفراد، وهذا بالتأكيد هو الحال بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا شك في أن السفير كمال مرجان قد ترك تأثيرا شخصيا هائلا.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أنه فضلا عن المهارات الدبلوماسية الأسطورية التي يتمتع بها والتي يبدو أن معظم الدبلوماسيين التونسيين يتمتعون بها والتي أعتقد أنها جزء من العناصر الوراثية للتونسيين، فإن ما وجدنا أنه مثير للإعجاب عندما زرنا جمهورية الكونغو الديمقراطية المهارات الإدارية الهائلة التي أظهرها السفير مرجان في إدارته للعملية الضخمة والمعقدة في الكونغو. ومن المؤكد أننا رأينا بأم العين أن مجرد وجود موظفي الأمم المتحدة أحدث فارقا كبيرا في التركيب الكيميائي للمنطقة. وقد اضطلع السفير مرجان وطاقم موظفيه بكل ذلك بعناية ودقة. ويسرنا أن نكون هنا للمشاركة في الإشادة به.

ولكن، كما ذكر كثير من المتكلمين، لا تزال عملية السلام هشة ويمكن عكس مسارها أيضا. وفي محاولتنا لإيجاد قياس لموقعنا في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكرنا في أنه قد يمكن مقارنتها بجلمود مصدوع يدفع صعودا بمجهود ضخم ولا يزال بعيدا جدا عن القمة. ويكمن الخطر الحقيقي في انزلاق هذا الجلمود المصدوع إلى أسفل مرة أخرى.

ونظرا لهذه الحالة، نرى ثلاثة تحديات رئيسية. أول تحد منع أي انزلاق لعملية السلام إلى الخلف. وهناك تحد ثان وهو أن نبرهن على أن لدينا الإرادة والموارد لشق طريقنا الطويل صاعدين بصعوبة. والتحدي الثالث الطويل الأجل والأصعب أن نرى ما نفعل عندما نكتشف على القمة هضبة ضخمة يجب أن نبني عليها سلاما دائما في الكونغو وفي المنطقة.

وتحليا بالأمانة التامة، فإن إجاباتنا عن كيفية التصدي لهذه التحديات لن تكون للأسف إجابات جديدة. فيحتمل أن نكرر النقاط التي ذكرناها قبلا، ويحتمل أن نعيد نقاطا سبقت إثارتها بالفعل من قبل في المناقشة الصباحية هذه. وربما، يوما ما، عندما تتوفر لمجلس الأمن بالفعل التكنولوجيا الحديثة ويكون أمامنا شاشة تطبع نص ما يقوله كل متكلم، يمكن أن يكون لدينا زر يشير إلى موافقتنا على النقاط التي تثار، وقد يوفر ذلك علينا وقتا طويلا في هذه المناقشة. ولكننا في غياب هذه المعدات التكنولوجية المتقدمة، سنحاول أن نعرب عن رأينا بشكل موجز وملخص.

وكما قلنا، فإن التحدي الأول هو الحيلولة دون انزلاق عملية السلام إلى الخلف. فكيف نحقق ذلك؟ أولا، من الواضح أنه يجب على المجلس أن يواصل الإبقاء على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد استعراضه الدقيق. وفي هذا الصدد، نود أن نقول إن مناقشة اليوم تشكل إسهاما مفيدا حقا. ونعجب من آن إلى آخر ما إذا كان لهذه المناقشات العلنية أي أثر على الحالة، ولكن بالنسبة لمشكلة دقيقة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن تسليط الضوء على القضية من وقت إلى آخر يساعدنا، وبالتالي، نثني عليك هنا، السيد الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة في هذا الوقت.

وثانيا، بطبيعة الحال، ينبغي للعلاقات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها أن تستمر في التحسن.

وأعتقد أنه يسرنا كذلك أن نعلم أنه عقد اجتماع جيد بين رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، كما يسرنا - مثلما علق كثير من المتكلمين السابقين - أن الأمين العام أسهم إسهاما قيما في المساعدة على ترتيب اجتماعات حسنة بشأن هذه القضايا.

وثالثا، وهذه نقطة أبرزها عديد من المتكلمين، من الواضح أنه ينبغي لكيسانغاني وضواحيها أن تصبح مجردة من السلاح على نحو كامل ودون مزيد من التأخير. ومما يؤسف له أن التجمع الديمقراطي من أجل الديمقراطية لا يزال لديه آلاف عديدة من القوات في المنطقة المجاورة، الأمر الذي يشكل انتهاكا مباشرا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه المجلس قبل أكثر من عام. ومن الواضح أن هذا أمر غير مقبول. وإذا أردتم أن تحكموا على أساس ما إذا كنا نتحرك إلى الأمام أو إلى الخلف، فمن الواضح أن لكيسانغاني أهمية رمزية كبيرة، ويجب أن نبين أننا نتحرك قدما في هذا المضمار.

ورابعا، يجب أن نبين كذلك أن جميع الأطراف تتفهم تفهما واضحا تقسيم المسؤوليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكر العديد من المتكلمين أيضا فإن ولاية البعثة لا تسمح لها بتحمل المسؤولية عن سلامة المدنيين، ومن الواضح أنه ينبغي للأطراف الكونغولية أن تدرك أنها مسؤولة عن صون القانون والنظام من أجل سلامة المدنيين وأمنهم في ظل رقابتها الفعلية.

والتحدي الثاني، كما قلتم، السيد الرئيس، أن نبين أن علينا التزاما بمواصلة الصعود. وفي هذا الصدد، من المفيد أن نتذكر أن هناك جزأين أساسيين في أية عملية للسلام. الجزء الأول دور وإسهام الأطراف في الميدان - الأطراف الكونغولية والمجاورة وغيرها. والجزء الثاني دور وإسهام المجتمع الدولي بصفة عامة. وعلى كل من الجزأين العمل معا لضمان سير عملية جمهورية الكونغو الديمقراطية سيرا حسنا. وبصراحة، يمكن لأفعالنا داخل المجلس وخارجه على حد سواء أن تبعث إشارات قيمة. وكنت أود أن أقول مثلا إنه حتى وإن كان الأمين العام قد تركنا الآن، فإنني أرى أن حضوره الشخصي لجزء كبير من هذه المناقشة بعث إشارة هامة جدا عن أهمية هذه القضية.

وبالمثل، يسرنا أن نعلم أنه أثناء رئاسة بلجيكا للاتحاد الأوروبي طيلة الأشهر الستة المقبلة، ستعطى أولوية أكبر لقضية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن القرار الذي نتخذه بشأن موعد الانتقال إلى المرحلة الثالثة سيكون في حد ذاته إشارة هامة جدا إلى التزامنا بالعملية. وبطبيعة الحال، نود هنا أن نؤيد النقطة التي أثارها سفير بنغلاديش. ونقول إن أحد سبل الإسراع في الانتقال إلى المرحلة الثالثة هو أن تبين أيضا الأطراف المعنية التزاما أكبر بالعملية؛ ومن المؤكد، كما أوضح سفير موريشيوس، أن علينا أن نبين التزاما أكبر بما يسمى بعملية نزع السلاح والتسريح والعودة أو إعادة التوطين. وفي هذا السياق، يمكن للمجتمع الدولي وللأطراف العمل معا.

وأخيرا، فإن التحدي الأخير أن نضمن أننا نبني سلاما طويل الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود مرة أخرى أن اعترف بأنه ليست لدينا أفكار جديدة نقترحها تحقيقا لهذا السلام الطويل الأمد، إلا أننا نود أن نعلن تأييدنا لثلاث أفكار على الأقل أثيرت حتى الآن في هذه المناقشة.

الفكرة الأولى بطبيعة الحال هي أهمية الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. الجميع يؤكد ذلك. ونحن مؤيدون له. وأننا بالتأكيد نثني على الرئيس ماسيري لجهوده؛ ولكن، كما قال لنا الرئيس ماسيري عندما اجتمع ببعثة مجلس الأمن، فإنه يرجو أن يبين المجتمع الدولي التزامه بالحوار فيما

بين الأطراف الكونغولية بأن يظهر أيضا أنه سيوفر الموارد التي تساعد العملية.

والفكرة الثانية هي أنه من الواضح أننا نحتاج إلى مواصلة إيلاء الاهتمام للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويضطلع الفريق بعمل جيد. ونرجو أن نولي انتباها اكبر للقضية عندما يصدر التقرير النهائي.

والفكرة الثالثة هي أننا نرى أنه يجب البدء قريبا بالتحضير لعقد مؤتمر عن البحيرات الكبرى بغية دفع عملية السلام قدما ومحاولة اقتراح حلول طويلة الأجل لجميع الأزمات المترابطة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نعجب ما إذا كان الوقت قد حان لكي نرسل أيضا إلى البحيرات الكبرى بعثة مشتركة بين الوكالات مماثلة للبعثة التي أرسلناها إلى غرب أفريقيا بقيادة إبراهيم فال، الأمين العام المساعد. وبطبيعة الحال، سنحترم حكم الأمانة العامة في هذا الشأن. ولكننا نعتقد اعتقادا جازما بأن اتخاذ نهج منسق يشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى من المسائل الهامة لكفالة السلام الطويل الأمد في المنطقة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نضم صوتنا إلى عبارات الامتنان الموجهة إلى الأمين العام وإلى ممثله الخاص على بيانيهما الهامين.

تثير الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاعر مختلطة لدينا. فمما لا شك فيه أن من دواعي الارتياح استمرار الأطراف في الامتثال لنظام وقف إطلاق النار. وهناك تقدم واضح في تنفيذ خطط فض الاشتباك بين القوات المتعارضة. وقد تركت بعض القوات الأجنبية جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري التحضير لبدء الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية.

وبطبيعة الحال لا تسير كل الأشياء بالسلاسة التي نودها. فتقلقنا بصفة خاصة التأخيرات في سحب قوات حركة تحرير الكونغو إلى المواقع المتفق عليها في مقاطعة إكواتور والمحاولات غير المقبولة من قيادة تلك الحركة لجعل تنفيذ خطة فض الاشتباك بين القوات رهنا بمطالبات سياسية. ولكنني أكرر ارتياحنا بشكل عام لسير تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي نرى أنه اكتسب دينامية إيجابية قاطعة. ونعلق آمالا خاصة هنا على الحوار الذي بدأ بين قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة حول مشكلة ضمان الأمن المشترك. وندعم هذه العملية ونتمنى لها كل نجاح.

وبهذه العملية تحديدا نربط احتمالات التوصل إلى حل لمشاكل نزع سلاح، وتسريح، وإعادة اندماج وإعادة توطين أو عودة أعضاء الجماعات المسلحة، الذين أصبحت أعمالهم بشكل متزايد عاملا خطيرا مزعزعا للاستقرار مما يعرض وقف إطلاق النار للخطر.

وبينما تؤيد روسيا امتثال كل الأطراف الصارم لاتفاق لوساكا فيما يتعلق بمطلب وقف دعم الجماعات المسلحة، تؤكد ضرورة حل جميع المسائل في إطار عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج وإعادة التوطين أو العودة على أساس طوعي فحسب. وفي إطار المناقشة الحالية، ستساعد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضمن ولايتها الحالية وحسب قدرتها، على القيام بهذه العملية.

وتؤيد روسيا أيضا إجراء مشاورات مع قيادة المؤسسات النقدية والمالية الدولية، بغرض توفير الأموال لحل المسائل المتصلة بترع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن النجاح في هذا المجال يعتمد بشكل مباشر، في المدى الطويل، على تخفيف حدة التوترات العرقية وعلى

إرساء الطابع الديمقراطي في الحياة السياسية في كل بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وأود الآن أن أعلق على مسألة تهمنا بشكل كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بعد مرور أكثر من عام على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي يتضمن مطلبا بتجريد مدينة كيسانغاني من السلاح - أعيد تأكيده بعد ذلك في قرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١) - ترفض قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشكل عنيد تنفيذه. وعلاوة على ذلك، فإن قادة التجمع اختاروا فريق المقاومة النشطة لتنفيذ بعثة منظمة الأمم المتحدة لولايتها في تلك المدينة، التي لها، بسبب عدد من العوامل، أهمية رئيسية لعملية حفظ السلام كلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نرى، أن هذه الحالة غير مقبولة على الإطلاق. إنها تمثل تحديا صريحا لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي كله. ونعتقد أن الحالة وصلت إلى نقطة يجب فيها على مجلس الأمن، وفقا لأحكام القرارات المتخذة من قبل، أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح. ونعتقد أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه يمكن أن تتمثل في فرض حظر على إصدار الدول الأعضاء تأشيرات دخول لقيادة التجمع. وروسيا مستعدة لمناقشة التدابير الأخرى أيضا.

وبينما نعيد تأكيد دعمنا للبعثة واستعدادنا للنظر، بطريقة بناءة، في توصيات مجلس الأمن من أجل المزيد من تطويرها، نود مرة أخرى أن نؤكد أن العامل الحاسم، بالنسبة لنا، في هذه المسألة هو التعبير المتواصل من أطراف الصراع أنفسها عن الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. ونحن ندعوها إلى تنفيذ تعهداتها بحسن نية وفقا لاتفاق لوساكا والاتفاقات اللاحقة ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مرجان، الذي يترك منصبه، على إسهامه الهائل لقضية تسوية الصراع في الكونغو. وتحت قيادته، تحقق تقدم كبير في السعي نحو إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حل منطق البحث عن تسوية محل منطق الحرب. ومع أنه يترك منصبه في وقت أخذت جهوده تؤتي ثمارها، لا يساورنا شك في أن خلفه وزملاءه في البعثة سيتممون بنجاح العمل الذي بدأه. واسمحوا لي، بالنيابة عن الوفد الروسي، بأن أتمنى له النجاح الكبير في عمله مستقبلا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أُثَنِّي على التعليقات الحارة التي أدلى بها زملائي الجالسون حول هذه الطاولة بشأن السفير مرجان. لن أكررها، ولكني أريد أن أعرب عن التحية للعمل البارز الذي قامت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادته، وهي البعثة التي ساعدت جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تجد فرصة من أجل السلام. وإني أعرب عن امتنان وتقدير بلادي لخدمته وأفضل تمنياتها بالنسبة لمستقبله.

وحكومة بلدي تؤيد بالكامل البيان الرئاسي الذي سيصدر عند نهاية جلسة اليوم، ولكن، لأننا نتطلع إلى المستقبل اعتبرنا أيضا أن من المفيد أن نستعرض باختصار المسائل الرئيسية التي لا تزال أمامنا في عملية السلام.

إن تجريد كيسانغاني من السلاح مطلب لمجلس الأمن، كما ذكر آخرون، والمجلس يتوقع أن ينجز هذا العمل. ونحن لا نقبل الحجة التي يطرحها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بأن الوجود العسكري ضروري لضمان حقوق الإنسان للمواطنين هناك. وعلاوة على ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء سجل التجمع - غوما بشأن حقوق الإنسان في المناطق التي تقع تحت سيطرته.

وفي إطار الخطط الفرعية لفض الاشتباك، يحتفظ التجمع - غوما بسيطرة إدارية على كيسانغاني إلى أن يتم إنشاء المؤسسات الوطنية الجديدة. ونحن نفهم ونقبل أن تجريد كيسانغاني من السلاح من شأنه أن يتطلب فرقة معززة للبعثة، ولا نزال نوافق على نتائج وتوصيات بعثة مجلس الأمن في هذا الشأن.

وبينما لا يمكن للبعثة أن تتحمل عبء إدارة كيسانغاني، يمكنها أن تعمل مع السلطات المحلية لتوفير الدعم والمساعدة. والخطوة الأولى هي قبول التجمع - غوما مبدأ تجريد كيسانغاني من السلاح. وبمجرد أن يوشك تحقيق ذلك، سنطلب من اللجنة السياسية ومن اللجنة العسكرية المشتركة، أن تقدما، بالتشاور مع البعثة، أفكارا بشأن طبيعة الإدارة المدنية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالكلام عن نزع السلاح، وتسريح، وإعادة اندماج وإعادة توطين أو عودة قوات الجيش الرواندي السابق، وإنتراهاموي وسائر القوات السلبية الأخرى، لم يحرز تقدم كاف. ونحن نلاحظ التقارير التي صدرت مؤخرا بأن بعض أعضاء تلك المجموعات أُحضِروا إلى مخيمات داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونأمل أن تتصرف البعثة بسرعة بشأن عرض الحكومة بالسماح بزيارات إلى هذه المواقع.

وأود أيضا أن أبرز أهمية إدماج ممثلين من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية لضمان التركيز المناسب على مسائل إعادة الاندماج وإعادة التوطين.

لكن الخطوة الأولى لعملية نزع السلاح هي وقف التسليح، وهو أمر، للأسف، بحاجة إلى أن يتحقق. وما دامت قوات سلبية مثل قوات الجيش الرواندي السابق، وإنتراهاموي ومايي - مايي تسلحها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض حلفائها، لن يكون هناك نزع سلاح، وتسريح وإعادة اندماج وإعادة توطين كما لن يوجد، في اعتقادنا حل لأزمة البحيرات الكبرى. ولذلك نطلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توقف فورا تقديم الدعم، سواء عن طريق أسلحة، أو تدريب، أو نقود أو أي شكل من أشكال المساعدة، إلى كل هذه القوات.

ويسرنا أن نلاحظ أن القادة الإقليميين، بمن فيهم الرئيسان كابيلا وكاغامي، اللذان نعتبرهما العنصران الفاعلان الحاسمان في هذه المسألة، ما زالوا يجتمعون. وينبغي أن يكون من الواضح للجميع أن حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لهما مصالح أمنية مشتركة يمكن أن تتحقق أيضا عن طريق سياسة تعاون وحوار.

وعدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج وإعادة التوطين من الأسباب التي تجعلنا لا نرى تقدما أوسع يحرز لتحقيق السلام في المنطقة. والعلاج ليس أن تتولى الأمم المتحدة دورا أكبر؛ وإنما العلاج أن تتعرف الأطراف على مصالحها المشتركة وتجعل هذه حقيقة واقعة.

وكما هو الحال بالنسبة لكل مجالات عملية السلام، دور الأمم المتحدة في نزع السلاح وإعادة الاندماج سيتسع أو يضيق بشكل يتناسب تناسبا مباشرا مع نوع الإرادة السياسية التي تبديها الأطراف. وإذا ما كان للأمم المتحدة أن تساعد الأطراف في هذا المجال، يجب على اللجنة العسكرية المشتركة أن تضع خطة موثوقة تعكس التزاما إقليميا لا غموض فيه بمعالجة المسألة. وهذا ينبغي القيام به فورا.

ونحن نشعر بانزعاج إزاء عدم قبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعيين منسق جديد للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. والشخص الذي ترشحه الأمانة

العامة مرشح بارز، ونحن نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرجوع عن موقفها. إن عدم وجود منسق إنساني يجعل من الصعوبة الزائدة جمع الأموال التي يحتاج إليها للوفاء بالاحتياجات الإنسانية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعيين سيسهل الاستجابة الأكثر فعالية لاحتياجات الأزمة الإنسانية المتزايدة.

وأريد أيضاً أن أؤكد في هذا الصدد ضرورة قيام الأطراف المعنية بإنجاز التحقيق الذي تجريه في جريمة قتل ستة أفراد من لجنة الصليب الأحمر الدولية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم المذنب إلى العدالة.

وما زال استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية يفيد أمراء الحرب ومنتجي الأسلحة والمسؤولين الفاسدين. ومن الواضح أن تلك الممارسة لا بد أن تتوقف. فالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي إرث الأمة الكونغولية، ويساورنا القلق حين لا تستخدم تلك الموارد للإرتقاء برفاهية الشعب الكونغولي. ومن دواعي سرورنا أن نرى فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد استأنف العمل بشأن هذه المسألة الهامة، ونتطلع إلى الإضافة التي ستلحق بتقريره الأصلي.

ولكي يحلّ السلام في هذه المنطقة لا بد من حدوث ثلاثة أشياء بحد أدنى: يجب أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجب أن يبدأ الحوار بين الأطراف الكونغولية في عملية إعطاء شعب الكونغو أولى حكوماته الخاضعة للمساءلة؛ ويجب أن تنتهي الممارسة القديمة المتمثلة في دخول الحكومات الإقليمية في تحالفات مع جهات فاعلة من غير الدول. فالحكم الرشيد والمساءلة الديمقراطية والأمن متطلبات أساسية للسلام الإقليمي. وإذا استطاع مؤتمر البحيرات الكبرى المكرس لتلك المسائل النهوض بهذه الأهداف، فربما يكون الوقت عندئذ قد حان لإنهاء تجميد ذلك الاقتراح القديم لنرى ما إذا كان يمكن أن يعين على النهوض بحياة سكان المنطقة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن ينضم إلى غيره في الإشادة بالسفير كامل مرجان؛ وأتمنى له التوفيق في منصبه الجديد الهام.

ويعرب وفدي عن الترحيب بهذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة، بوصفها فرصة مؤاتية للتقييم في لحظة حاسمة من عملية السلام والاستماع إلى آراء الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. فالتحديات الماثلة أمامنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية هائلة ومعقدة، وما زالت تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. وذلك في رأينا يجعل من الأهمية بمكان أن يلتمس مجلس الأمن التوجيه والدعم على نطاق واسع في تناوله المتواصل لهذه الحالة.

ونحن جميعا متفقون على أن الحل الوحيد القادر على البقاء للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو من خلال تسوية سياسية. فلن يؤدي استمرار الحرب إلا إلى تعميق الجراح بين سكان تركت الأزمة فيهم بالفعل آثارا عميقة، وسيدفع البلد بدرجة أكبر إلى هوة الفوضى والدمار. وبالرغم من أننا شهدنا مؤخرا بعض علامات إيجابية من حيث تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ما زال يساورنا القلق إزاء بطء الأطراف في الوفاء بالتزاماتها الرئيسية، فضلا عن الحالة الإنسانية المفزعة في هذا البلد.

ومع أننا نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في فض اشتباك القوات، ما زال يساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تشير إلى أن عملية التجريد من السلاح متأخرة عن موعدها وإلى استمرار تمسك الحكومة فضلا عن الجنود المتمردين بمواقع كان ينبغي تركها بمقتضى الاتفاق. وهذا أمر غير مقبول، وهو يهدد بتقويض عملية السلام برمتها.

ونهيب في هذا الصدد بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على وجه الخصوص أن يتخذ إجراء سريعا لسحب قواته والمساهمة بهذه الطريقة في جعل كيسانغاني منطقة مجردة تماما من السلاح.

علاوة على ذلك، يلزم أيضا التصدي دون مزيد من الإبطاء لمسألة عدم الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف في هذا الصدد على المساهمة بشكل كامل في إعداد وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين. وتشكل التدابير الملائمة في هذا الصدد معايير أساسية لإرساء سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة برمتها. ولهذا السبب أذن القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة الأطراف على الاضطلاع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين. بيد أنه لكي تؤدي البعثة دورا في هذا المجال، يلزم أن تعرب الأطراف عن استعدادها للمضي قُدما إلى الأمام. ويؤسفنا أن نلاحظ أن الاتصالات في هذا الشأن قد تأخرت في كثير من الحالات، ومن ثمّ ندعو الأطراف لاتخاذ إجراء في هذا الصدد على وجه السرعة.

وثمة خطر حقيقي من أن يقع المدنيون العزّل، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضحايا للأعمال الانتقامية على أثر عملية فض الاشتباك بسبب خلفيتهم العرقية أو انتمائهم السياسي. كذلك يوجد في صفوف الجماعات المسلحة التي سيجري تسريحها أعداد كبيرة من الأطفال الذين سيصبحون معرّضين للخطر بصفة خاصة في أعقاب عملية التسريح. لذلك، تؤيد النرويج الدعوة إلى النشر السريع لموظفي حقوق الإنسان وحماية الأطفال كوسيلة للتصدي لمحنة المدنيين والمساهمة بذلك في سلاسة تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين.

وتتوقف استدامة عملية السلام إلى حد كبير على مشاركة مختلف الجهات الفاعلة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية والتزامها. وفي وسع المجتمع الدولي أن يسهم عن طريق تدابير حفظ السلام وبناء السلام، ولكن الطريق صوب السلام الدائم يجب أن يعبده الكونغوليون أنفسهم. ويشكِّل الحوار بين الأطراف الكونغولية حجر زاوية في هذه العملية، حيث يتضح أنه ينطوي على احتمال إعادة توحيد مختلف الجماعات والفصائل في محاولة لاستعادة السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. ونحن لذلك ننضم إلى الآخرين في دعوة جميع الأطراف الكونغولية في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إلى التعاون بشكل كامل مع السير كيتوميلي ماسيري في جهوده المستمرة لدفع هذه العملية قُدما إلى الأمام.

وسوف يتوقف نجاح الحوار بدرجة كبيرة للغاية على إتاحة سبل المشاركة فيه وعلى شفافيته. والحرية الكاملة في التعبير عن الآراء والمعتقدات شرط مسبق لا مفر منه في هذا الصدد. ومن ثمّ فإن التقارير الأخيرة عن احتجاز وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المقترنة بالحوار بين الأطراف الكونغولية علامات مثيرة للقلق. وهذا أمر لا يمكن قبوله ويتعارض مع خطة السلام. ولذلك نهيب بالأطراف أن تقلع عن منع أية جماعة أو فرد من المشاركة في الحوار. كما نحث أوساط المانحين على توفير الدعم المالي لتسهيل المبادرات المختلفة في ظل الحوار.

وبينما نضطلع بجهود قوية لمعالجة مختلف الجوانب التقنية لاتفاق السلام والمستوى الذي بلغته الأطراف في الوفاء بالتزاماتها، من السهل أن ننسى أن السكان المدنيين هم الذين يتكبدون التكاليف الحقيقية، سواء في هذا الصراع أو في أي صراع مدمر آخر. والتقارير التي وصلت مؤخراً فيما يتصل بالحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مروّعة بالفعل ومثيرة للقلق. فهناك في الوقت الراهن وفقا للوكالات الإنسانية ما يزيد عن مليون من المشردين داخليا لا يتلقون أي مساعدة إنسانية من أي نوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويلزم لذلك بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي أن نواصل بذل الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة وزيادها. ونؤكد من جديد أيضا في هذا الصدد نداءنا لجميع الأطراف المعنية بتسهيل سبل الوصول الآمن دون عائق لوكالات تقديم المساعدة الإنسانية على الفور.

ومن المواضيع الأخرى التي تتطلب النظر العاجل في هذا السياق مسألة الإفلات من العقاب السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يمكن أن يقوم سلام دائم بدون عدالة ومساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة منذ بداية الصراع. ومن شأن عدم التصدي لتلك المسألة أن يعوق المصالحة بدرجة خطيرة وقد يؤدي إلى مزيد من الفظائع والصراع. ويلزم إجراء تحقيق نزيه وشامل في الحقائق. ويلزم، ثانيا، النظر في إنشاء آليات ملائمة وفعالة لمثول مَن يدّعى عليهم بارتكاب هذه الأفعال أمام العدالة.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد دعم النرويج الكامل لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يوجه إليكم الشكر يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة عن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير كامل مرجان الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وجلسة اليوم تتيح للمجلس فرصة لاستعراض التطورات التي حدثت منذ إنشاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومنذ سنة مضت، لم نكن على أمل كما نحن اليوم. وفي الواقع، كانت توقعات السلام قاتمة. والديناميات التي أسفرت عن أحداث معينة تحمل في طياها بذور التطور، بما في ذلك الاجتماعات المتتالية التي عقدها مجلس الأمن مع اللجنة السياسية – والتي توجت بالزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة – ساهمت جميعها في هيئة الفرصة المتاحة الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكننا، حسبما أشار السفير مرجان، لم نبلغ بعد حتى نقطة اللاعودة. ولا تزال عملية السلام هشة ويتعين على الأطراف أنفسها أن تستفيد الآن من الفرصة المتاحة لكي تتصرف بطريقة حاسمة وترسي أسس سلام دائم في المنطقة.

ويدرك وفدي الأبعاد الإقليمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة إيجاد حلول إقليمية. ونعرب عن تقديرنا لضرورة تلبية اهتمامات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع بلدان المنطقة. وأسفرت البعثة الأخيرة التي أوفدها مجلس الأمن إلى المنطقة عن زيادة حدة تركيز الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الملقى على مسؤوليتهم. وأبرزت الحاجة إلى إجراء المزيد من الحوار بين قادة دول المنطقة وشاهدنا بالفعل زيادة كبيرة في الحوار، الذي بدأ يترك أثرا إيجابيا على عملية السلام.

وزادت أيضا أهمية الدور الذي تقوم به البعثة العسكرية المشتركة. ومن الضروري أن تشترك البعثة العسكرية المشتركة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المواقع بغية زيادة تطوير وتنسيق خطط انسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن ذلك ضروري أيضا إذا أريد للمرحلة

الثالثة من وزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يتم وإذا أريد لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكون قادرة على تنفيذ ولايتها المخولة لها.

وربما يكون برنامج نزع أسلحة الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة ادماجها وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها أهم قضية فيما يتعلق بأمن المنطقة. وتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية لوساكا للسلام كما تعد استراتيجية فعالة للتصدي للقوى المسماة بالسلبية. وفي هذا السياق، ينبغي قبول الدعوة التي قدمتها مؤخرا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إعداد تقييم لمتطلبات نزع أسلحة ما يزيد على ٢٠٠٠ عضو من أعضاء ما يسمى بالقوى السلبية، الموجودين الآن في معسكرين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم. ويمكن أن يؤدي هذا التقييم إلى تنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين، تنفيذا فعالا، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي. ومن شأن نجاح هذا الفريق أن يكون عاملا حفازا للآخرين للمشاركة طوعا في البرنامج.

ويؤيد وفدي تعزيز الدور الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسهيل هذه العملية. ومن شأن زيادة التطورات السياسية في رواندا وبوروندي وأوغندا أن يؤثر بطريقة لها شأنها على مستقبل برنامج نزع الأسلحة والتسريح والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين. وتقوم هذه البلدان الثلاثة بدور هام في ضمان نجاح هذا البرنامج.

ولقد حث مجلس الأمن، في القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، جميع الأطراف في الصراع على التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصدد إعداد وتنفيذ خطط نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين. ومما يؤسف له، أن هناك عددا من التقارير التي صدرت مؤخرا وهي تبعث على الشؤم وتثير قلقا بالغا. وليس أقلها التقارير التي تقترح بأن الدعم الذي تلقاه الجماعات المسلحة، قد زاد بصورة مكثفة في الأسابيع الأخيرة بدلا من إلغائه. ويبدو أن الذين يرعون هذه الجماعات يقومون بتسهيل بناء تلك القوى مما من شأنه أن يزيد فترة سيطرقما على الأراضي التي تحتلها الآن. ومما يثير قلقنا بصورة مماثلة تقرير يقترح بأنهم يؤيدون تجنيد المدنيين الإجباري ، بما في ذلك الأطفال، في القوات العسكرية التابعة للجماعات المسلحة. ونحن ندين ذلك إدانة تامة ولا بد من وقفه على الفور. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يستمع إلى ما سيقوله السيد مرجان بشأن ما إذا كان هناك امتثال ملموس للقرار ١٣٤١ (٢٠٠١).

وثمة عمل آخر يؤثر على عملية السلام وهو الافتقار إلى حرية الانتقال. وفي هذا السياق، نعتقد بأنه لا بد من فتح نهري الكونغو وأوبانغي أمام حركة الملاحة التجارية دون مزيد من الإبطاء. الأمر الذي يقتضي تعاونا تاما من جانب الأطراف التي تسيطر على المناطق التي يمر عبرها هذان النهران. والفوائد الاقتصادية واضحة لكل فرد. ولكنها هامة أيضا لبناء الثقة وتحقيق المصالحة بين الخصوم.

ومما يثير القلق أيضا لدى وفدي التقارير عن الإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في مناطق كثيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المنطقة الشرقية. ومما يثير القلق الكبير أن مرتكبي تلك الإساءات لا يظهرون إلا قدرا ضئيلا من الاعتبارات للاحتياجات الإنسانية للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرقم. وفضلا عن ذلك، فإن مستوى حالة عدم الأمن يعرقل بصورة خطيرة تسليم المعونة لإغاثة

السكان الذين يعانون في تلك المناطق. ولا يمكن أن تترك تلك الإساءات دون عقاب ولا بد من أن يفهم مرتكبوها أن المجتمع الدولي قد عقد العزم على وضع نهاية للإفلات من العقاب.

وهناك أيضا تقارير وردت من المنطقة توضح أن الاستغلال غير الشرعي لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال مستمرا بلا هوادة، ولقد زاد في الحقيقة في بعض المناطق. ونؤكد على ضرورة أن تتعاون جميع الأطراف تعاونا تاما مع فريق الخبراء ولا بد أن يبعث المجلس برسالة تفيد بأنه على استعداد للنظر في اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع نهاية لهذا الاستغلال. وفي هذا السياق، نرحب بقرار حكومة أوغندا بإجراء تحقيق في تصرفات أفرادها العسكريين والمدنيين بشأن الاستغلال غير الشرعي لتلك الموارد. ومن الأهمية أن يُنفذ هذا التحقيق بأكبر قدر ممكن من الشفافية.

ويود وفدي أن يشير إلى طلب مجلس الأمن الوارد، في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، والقاضي بأن يتم استكمال نزع الأسلحة من كيسانغاني. وإلى حد كبير، يتوقف نجاح أو فشل عملية السلام على نزع الأسلحة من كيسانغاني. ولذلك، نطالب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما أن يتصرف امتثالا لقرارات مجلس الأمن ونطالب مؤيدي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بممارسة نفوذهم لكي يتم نزع الأسلحة من كيسانغاني ويتحقق التعاون التام مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية لوساكا للسلام.

وعلى غرار ما فعلناه في الماضي، يعرب وفدي عن تأييدنا التام للحوار فيما بين الكونغوليين تحت رعاية الميسر السير كيتوميلي ميسيري . وإننا إذ نسلم بالحاجة إلى تحقيق المصالحة على مستوى الموقعين على اتفاق لوساكا، لا بد لنا أيضا من أن نسلم بأن أعضاء المجتمع المدني، لا سيما النساء، لهم دور هام في العملية. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يؤكد من جديد بصورة ملائمة أهمية النساء في منع الصراعات وحسمها وبناء السلام. ويؤكد أيضا على أهمية التدابير التي تؤيد مبادرة السلام التي تتخذها النساء والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليون من أجل حل الصراعات والتي تنطوي على مشاركة المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام.

ونعتقد بأن دروسا يمكن تعلمها من الخبرات التي شهدتها مناطق أخرى مزقتها الصراعات شاركت فيها النساء بدور قيادي فيما يتصل بحل الصراعات والمصالحة. وثمة نجاح ملموس يتمثل في عقد موائد للسلام ونعتقد بأن بالمستطاع عقد موائد، ربما في كيسانغاني، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة. وقد لا يكون ذلك مجرد مثال بل أيضا تدبيرا لبناء الثقة.

وحسبما أوضح وفدي في الماضي ويوضح اليوم مرة أخرى، فإننا نعتقد بأنه ليس بالمستطاع حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون مراعاة أمن جيرانها، لا سيما جيرانها الواقعين إلى الشرق منها. ولقد صرحنا أيضا، بأنه إذا كان ثمة احتمال لتحقيق سلام مستدام في الأجل الطويل، لا بد من عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي على الأجل الطويل - والقضايا الاقتصادية والتنمية والتعاون السياسي الإقليمي.

ونعتقد أن الإعداد لمثل هذا المؤتمر ينبغي أن يبدأ الآن، وفي هذا الصدد، نؤيد الرأي الذي أعرب عنه الممثل الدائم لسنغافورة، حيث اقترح أن تنشئ الأمانة العامة بعثة متعددة التخصصات للتحضير لهذا المؤتمر.

ونحن في المجلس ينبغي أن نتحدث عمّن لا صوت لهم وأن ندافع عن الضعفاء. ويجب علينا مواصلة اتخاذ

الإجراءات لدعم عملية السلام. وينبغي أن نكون حازمين متى كان الحزم مطلوبا. وينبغي أن نفرض احترام قراراتنا والامتثال لها. وقد فعلنا الكثير، ولكن يمكننا ويتعين علينا أن نفعل أكثر من ذلك من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نتكلم عن وجود فرصة للسلام، ولكن إذا لم تعمل الأطراف الآن وتغتنم هذه الفرصة، فإن الفرصة يمكن أن تتبدد بعنف. ويجب على الأطراف أن تستفيد من الوقت وأن تعمل الآن وأن تعطي السلام فرصة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي لا تعرف الكلل والمهارات الدبلوماسية للسفير كامل مرجان. إذ بات مثالا في المجتمع الدولي لموظف دولي مدني عمل جاهدا في خدمة قضية السلام. ونعرب له عن أطيب الأمنيات، ونشيد به وبموظفي البعثة والجنرال ديالو والأفراد العسكريين على كل الجهود التي بذلوها في هذه العملية.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام على بيانه الهام الذي أدلى به صباح اليوم. ونود أيضا أن نرحب بممثله الخاص، السفير مرجان، وهو يشارك في جلسة مجلس الأمن هذه، ونشكره على الإحاطة الإعلامية المفصّلة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تلك الإحاطة الإعلامية تدل على أن بعض الخطوات الإيجابية قد اتخذها مؤخرا الأطراف لتعزيز الحوار فيما بين الكونغوليين. ولكن عملية السلام، عموما، لا تزال هشة. ولذا فإننا مرة أخرى نحث كل أطراف الصراع على المحافظة على الظروف الراهنة المؤاتية لإحلال السلام، والتي تمت تهيئتها بعد جهود مضنية، وأن تتخذ خطوات عملية لضمان التعاون مع وجود الأمم المتحدة في البلد.

ونؤكد على أن تنفيذ الأطراف التزاماتها بالكامل هو وحده الذي يهيئ لحدوث تطورات دينامية في عملية السلام، لأن الأمر يتوقف على الأطراف للمضي بالعملية إلى الأمام. أما بالنسبة لمجلس الأمن فإنه يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم مساعدته الكاملة للأطراف في جهودها.

ويشعر وفدي بقلق بالغ إزاء التأخير في إكمال خطط فض الاشتباك وإعادة نشر القوات. ومن المسائل الأساسية نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسريحها، وإعادة إدماجها في المجتمع، ويجب أن تنفذ بفعالية وبدون تأخير. ومما له أهمية ملحّة حرمان القوى السلبية من الدعم الذي لا تزال تتلقاه. ونعتقد أن من المهم للغاية دعم هذه العملية وضمان أن تدخل فيها القوى التي لا تزال تقوم بعملياتها في الجزء الشرقي من البلد.

وتجريد مدينة كيسانغاني من السلاح مسألة أساسية أيضا. ونعتقد أنه من غير المقبول مطلقا أن تظل قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية باقية في هذه المدينة بعد سنة من اتخاذ القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

وإذ يوشك الحوار الكونغولي الداخلي أن يبدأ الآن، فإنه يتعين على الجماعات الكونغولية أن تتخلى بدون شروط عن خياراتها العسكرية، وأن تدخل في حوار سياسي وأن تساعد، بالتعاون مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، على وضع إطار دستوري للحكم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في البلد ينبغي أن تصبح عناصر مكمِّلة لاستراتيجية تسوية الصراع. ونحيط علما مع التقدير باستعداد البلدان المانحة لدعم جهود الحكومة الكونغولية في هذه المرحلة الحرجة.

وختاما، أود أن أشيد بالسفير مرجان على جهوده الهائلة في تعزيز السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن أشيد به على إدارته الماهرة للغاية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الـ ٢٠ شهرا الماضية، في ظل ظروف كانت صعبة في العديد من الجوانب. وبالنيابة عن الوفد الأوكراني، أتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيتكلم ممثل بلجيكا بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفدي يؤيد تماما ما سيقوله. وكما سيذكر في بيانه، تحتل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بنطاقها الأوسع مرتبة عالية في جدول أعمال الاتحاد في المرحلة الراهنة.

وأود أن أشكر الممثل الخاص مرجان على إحاطته الإعلامية، التي كانت، كالعهد بها دائما، واضحة للغاية، ومفيدة للغاية، وزاخرة جدا بالمعلومات وصائبة الرأي تماما. ويود وفدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في التوجه بتحية إجلال حارة إلى السفير مرجان على الجهد الدائم والنشط الذي بذله طوال فترته كممثل خاص للأمين العام وعلى الطريقة التي دفع بها عملية السلام إلى الأمام، وغالبا في ظل ظروف صعبة للغاية. وهذه السنة بالذات، أخذنا نرى تحركا حقيقيا، وهذه محمدة كبيرة للسفير مرجان أن يحدث ذلك. ويتمنى وفدي له أيضا النجاح في أداء الواجبات الجديدة الهامة التي يقوم بتوليها. ويحدونا الأمل، من وجهتي النظر المهنية والشخصية، أن تعيده هذه المهام إلى نيويورك من وقت إلى آخر.

وكما قال السفير لفيت، توجد الآن فرصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعملية فض الاشتباك أصبحت مكتملة الآن بشكل واسع. وقد كانت هناك نقاط صعبة عديدة على الطريق، ولا يزال بعضها قائما، إذ لم يجرد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من السلاح حتى الآن في كيسانغاني، على الرغم من المطالبات الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة. ومن الواضح أيضا أن بعض مجموعات جنود القوات المسلحة الكونغولية لا تزال وراء المواقع المتفق عليها في خطط هراري الفرعية.

وهذه المسائل يجب أن تحل بدون تأخير. وستكون جائزة تجريد كيسانغاني من السلاح جائزة قيمة جدا. وقد ظل هذا المجلس يراقب عن كثب التقدم المحرز حتى الآن، وظل مستعدا ليتكلم بقوة عندما يفشل أي من الأطراف في الوفاء بالتزاماته. ويجب علينا أن نواصل هذا العمل، لأن عكس مسار التقدم المحرز حتى الآن، كما قال الأمين العام في مقدمته الفطنة لهذه المناقشة، لا يزال ممكنا. ويقتضي المضي بعملية السلام إلى الأمام تحركا مستمرا ومنتظما من جميع الأطراف، يتوافق مع التزاماتها المتبادلة. وانزلاق أحد الأطراف إلى الوراء في أحد الجوانب يمكن أن يعود بالبلد إلى الوراء في دوامة سلبية وعودة إلى العنف. ويجب ألا ندع ذلك يحدث.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والعودة إلى الوطن أو إعادة التوطين، نحتاج جميعنا إلى الشروع في العمل بجدية. فمن جهة، يجب على الأطراف أن تمضي قدما في تقديم المعلومات الكاملة، وأن تمضي قدما، في اتصال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في وضع وتنفيذ خطط واقعية لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها واستيطانها. ومن الجهة الأخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للمساعدة على المضي بهذه الخطط إلى الأمام. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها إلى جانب المانحين الآخرين. والتخطيط الجدي والعملي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والاستيطان أساسي للمضي بعملية السلام إلى الأمام، ولكن أيضا لبناء الثقة بين الأطراف وإظهار أن

هناك بديلا حقيقيا أمام أعضاء الجماعات المسلحة من القتال.

وفي ذات الوقت، ينبغي للبعثة أن تكون مستعدة للاستجابة للمتطلبات المبكرة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والاستيطان ولتقديم المساعدة العملية، في تنسيق مع أطراف أخرى من المجتمع الدولي، إلى أقصى مدى ملائم، في إطار ولايتها القائمة وفي إطار قدرها.

لقد كانت الاجتماعات التي عقدت في الآونة الأخيرة بين بعض الزعماء الأطراف في اتفاق لوساكا، وخاصة الاجتماع بين الرئيسين كابيلا وكاغامي، على جانب كبير من الأهمية في بناء الثقة المطلوبة بما يسمح بالمضي قُدما في كل عملية نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم وإعادهم إلى الأوطان، وعملية الانسحاب. ومن الضروري أن تستمر مثل هذه الاجتماعات. ويشجعنا أن الرئيسين كابيلا وكاغامي قد اتفقا على إجراء اتصالات منتظمة.

وتؤيد المملكة المتحدة تماما العمل الذي يقوم به ميسِّر الحوار الكونغولي، السير كيتوميلي ماسيري، وفريقه. وتعد جهودهم الحالية لإشراك الشعب الكونغولي في الحوار وتحديد ممثلين لجميع الطوائف في أنحاء البلاد، أمرا بالغ الأهمية. وعلى جميع الكونغوليين أن يعلموا أن لكل منهم رأيا ومصلحة في مستقبل بلادهم. فالحوار الصريح الممثل للشعب والذي لا يستثني أحدا هو وحده الذي يمكن أن يوفر أساسا للسلام والاستقرار في البلاد. والاجتماع التحضيري لهذا الحوار، المقرر أن يبدأ في ٢٠ آب/أغسطس، ينبغي أن يدفع هذه العملية قُدما. ونطالب جميع الأطراف بأن تتعاون بالكامل مع الميسِّر وأن تسمح بالوصول الكامل، بما في ذلك وصول المجتمع المدني، إلى الميسِّر وإلى ممثليه.

والتقدم في مسيرة السلام ينبغي أن يعني تخفيفا لمحنة الشعب الكونغولي، إلا أن ثمة حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. وكما قال لنا الأمين العام، فقد علمنا في الفترة الأخيرة من مختلف المنظمات غير الحكومية عن محنة الشعب الكونغولي والوضع الإنساني الذي ربما يمثل واحدة من أسوأ الحالات في العالم.

وإزاء تلك الخلفية، فإن ما يسبب لنا خيبة أمل شديدة هو أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترفض المنسق الإنساني للأمم المتحدة الذي عيِّن مؤخرا. وقد تصادف أنني كنت زميلا له في وظيفة سابقة، وبوسعي أن أصادق على ما ذكره آخرون من أنه مرشح ممتاز. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق قريبا كيما يتسنى شغل هذه الوظيفة المهمة. إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية هو وحده الذي سيعاني إذا استمر التأخير.

ونطالب مرة أخرى أيضا جميع الأطراف بأن تسمح بوصول كامل وبدون إعاقة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يعملون من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، وضمان أمنهم وسلامتهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في بداية هذه الجلسة، كنت قد أعربت بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن عن أسمى آيات الاحترام للسفير كامل مرجان. وأود الآن أن أشارك في كافة عبارات الإشادة التي وجّهها إليه المتكلمون السابقون.

تمر عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن بمنعطف خطير – فإن لم تتحرك إلى الأمام فلسوف تشهد تراجعا. وبالتالي، فإن التحدي الماثل أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودول منطقة البحيرات الكبرى، والأمم المتحدة، يكمن في الحفاظ على قوة الدفع من أجل السلام

الذي تحقق بشق الأنفس ودفع عملية السلام إلى الأمام، بغية تحقيق السلام الدائم والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. لكن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال شديد التعقيد بحيث لا يمكن إيجاد حلول سريعة له. وعلى مجلس الأمن، إذاً، أن ينتهز هذه الفرصة، وأن يظل مركّزا على عملية السلام وأن يدفعها خطوة تلو الأخرى بطريقة منظّمة. وأشارك الكثير من زملائنا في الآراء التي أعربوا عنها في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة، تبرز ثلاثة أسئلة جديرة بأن يوليها المجلس اهتماما خاصا.

أولا، إن خطط نزع سلاح الجماعات المسلحة والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين ينبغي أن تتم بصورة فعالة. ويتوقف تنفيذ هذه العملية أساسا على ثلاثة شروط رئيسية. أولا، لا بد من حدوث تقدم حقيقي في الحوار الكونغولي. والتقدم الفعلي في هذا الصدد يمكن أن يزيد الثقة المتبادلة بين الأطراف الكونغولية في الصراع، وقد يساعد في تشجيعها أيضا على التخلي تماما عن خططها للسعي إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية بالوسائل العسكرية. وإلى جانب ذلك، لا بد من وقف تام للمساعدات بجميع أنواعها، ولا سيما الأسلحة والمساعدات العسكرية، التي تقدم إلى الجماعات المسلحة. وعلى البلدان المعنية أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تمارس، في حدود قدراتها، رقابة فعالة على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوطين للجماعات المسلحة من خلال تعزيز التنسيق مع اللجنة العسكرية المشتركة. ولا بد للمجتمع الدولي من توفير الموارد المالية والاقتصادية اللازمة، بغية جعل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوطين جزءا لا يتجزأ من العملية السلمية.

وثانيا، ينبغي أن يتم تجريد كيسانغاني من السلاح في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد الزيادة المقترحة في نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في كيسانغاني، ونوصي بأن تعزز البعثة اتصالاتها مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بغرض ممارسة الضغط على التجمع لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وإننا نؤيد إجراء الحوار بين أبناء الكونغو على الأراضي الكونغولية في الوقت المناسب وبدون تدخل أجنبي. وتحقيق هدف الأمم المتحدة في كيسانغاني سيشكل خطوة هامة في عملية السلام.

وثالثا، يمثّل نشر المرحلة الثالثة من مراحل انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة حاسمة تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز وتوطيد سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سائر أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك ينبغي أن تظل الدول الأعضاء والأمانة العامة على استعداد لضمان توفير الموارد البشرية والمادية على الفور حالما يتخذ قرار النشر.

وإضافة إلى ذلك، تكتسب إعادة البناء الاقتصادي والتنمية أهمية حيوية من أجل تحقيق سلام وأمن دائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي هذه المسألة نفس القدر من الاهتمام. وتتمثل الأولوية في هذا السياق في الوقت الحاضر في إبقاء نهر الكونغو مفتوحا أمام الملاحة وضمان أن تحقق المشاريع الصغيرة التي اقترحتها بعثة المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بالمهمة السارة المتمثلة في الإعراب عن ارتياح وفدي لأن يرأس مجلس الأمن خلال

شهر تموز/يوليه بقيادة ممثل جمهورية الصين الشعبية، ذلك البلد الذي تربطنا به علاقات ممتازة تتسم بالاحترام والثقة المتبادلين.

واسمحوا لي أيضا أن أنوه بالعمل الجيد الذي قام به سلفكم، ممثل جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أهنئه على الخبرة والمهارة اللتين تحلى بهما في إنجاز مهمته الهامة كرئيس للمجلس خلال الشهر الماضي.

ويعرب وفدي أيضا عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ستساعدنا على تقييم عملية السلام الجارية حاليا بشكل أفضل والنظر في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع نهاية للحرب العدوانية التي تعاني منها بلادي منذ ثلاث سنوات.

وتتيح لي هذه الجلسة فرصة الإعراب عن تقديري لصديق، هو السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام، ولأشكره بإخلاص على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم، والتي أعطتنا فكرة واضحة ومحددة عن الحالة السائدة في المنطقة في الوقت الراهن ووفّرت لنا فهما أفضل للمشاكل التي لا تزال قائمة، فضلا عن المصاعب والعقبات القائمة التي تعترض عملية السلام، والتي ينبغي التغلب عليها بصورة عاجلة. وقدمت لنا الإحاطة الإعلامية أيضا فهما أفضل للفرص الكبيرة السانحة لإحلال السلام، والتي يجب على مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية استغلالها حتى يتسنى لجميع شعوب منطقة البحيرات الكبرى أن تتمتع مرة أخرى بالتعايش السلمي الذي حرمت منه طوال أكثر من عقد من الزمن.

السيد مرجان، إن أخاكم وصديقكم، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد طلب مني أن أنقل إليكم أحر تحياته الأخوية، وأن أؤكد لكم أن حكومتي ستتاح له الفرصة، في اللحظة المناسبة في كينشاسا، للإعراب عن امتنانها وامتنان الشعب الكونغولي بأكمله للعمل الممتاز الذي اضطلعتم به في رئاسة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفانيكم التام في خدمة قضية السلام واستعادة الكرامة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد شارك وزير خارجيتنا للتو في مؤتمر قمة أروشا المعني ببوروندي، ليشكر الرئيس السابق نيلسون مانديلا على التقدم الهام الذي أحرز مؤخرا في عملية أروشا، وليقدم إسهام بلدي في جهود بناء السلام في البلد المجاور لنا، وليبلغ رسالة هامة تتعلق بالسلام والمصالحة لشعب بوروندي الشقيق، الذي لا يزال يعاني من عواقب الاضطراب الحاصل في المنطقة. وحكومتي تؤيد عملية أروشا للسلام بكل إخلاص، وتحث جميع الأطراف في اتفاق أروشا للسلام على تكثيف جهودها بغية استعادة السلام الدائم في بوروندي.

وأود أن أرحب بعلاقة العمل الممتازة التي أقيمت بين بعثتي الدائمة وبعثة المنظمة خلال الأشهر القليلة الماضية. وأود الإشادة يا سيد مرجان، بقيادتكم المتأصلة ومقوماتكم الدبلوماسية، التي هي الأساس، ولا أشك في ذلك للحظة واحدة، لمناخ الثقة والاحترام المتبادل والتعاون النشط الذي تم تكوينه بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبانتهاء ولايتكم في البعثة الآن، آمل أن يعين الأمين العام خليفة كفوءا وذا معرفة كاملة بالمنطقة وبعقليات مختلف أبناء بلدنا، وقبل كل شيء يكون على مستوى الآمال الكبيرة التي أوجدتموها أنتم لتحقيق السلام.

إن الشاغل الرئيسي للجنرال جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو العودة إلى السلام والحاجة الملحة إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتعمير بلدنا. ولم يدخر الرئيس وسعا لتحقيق هذا الهدف النبيل، ولذلك فهو

يضاعف مبادرات السلام ويشجع باستمرار الأطراف على تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على نحو متآلف أو حتى يضغط عليها لفعل ذلك ولدفعها إلى احترام جميع قرارات مجلس الأمن المعنية بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصراحة.

وكما تمكن أعضاء مجلس الأمن من أن يشاهدوا بأنفسهم، ومثلما أكد أيضا الممثل الشخصي للأمين العام، فإن العلاقات بين حكومتي والأمم المتحدة تحسنت بشكل ملحوظ، مما يعطي قوة دفع جديدة لعمل بعثة الأمم المتحدة في الميدان.

ويرحب السكان ترحيبا حارا، وهم الضحية الرئيسية لحرب طويلة لم يتسببوا هم فيها، بأفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين، وكذلك الأفراد المرتبطين بالمنظمة، في كل مكان بمختلف أنحاء البلاد. وهذا يعكس الأمل والتوقعات الكبيرة للشعب الكونغولي التي يعلقها على عمل الأمم المتحدة في الكونغو. كما أن ذلك يكشف بوضوح التقدير الذي يكنه الشعب الكونغولي للعمل العظيم الذي يؤديه أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها بأقصى درجات التفاني والإيثار. كذلك أود أن أشكر من أعماق قلبي كل البلدان التي سمحت لأبنائها وبناتها بالحضور إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لخدمة قضية السلام العادلة.

ويمكننا التأكيد يقينا على أن عملية السلام التي بدأت في لوساكا هي على الطريق السليم من جميع النواحي. وتوجد فرصة حقيقية للسلام يجب الاستفادة منها. ولسوء الحظ أمامنا عدد معين من العقبات. لا بد من تحديد هذه العقبات أو المشاكل وتحليلها تحليلا علميا دقيقا، بروح محايدة، وفي إطار النهج الشامل للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى وللمصلحة الكبرى المتمثلة في عودة السلام والتعايش السلمي إلى دولنا، بغية تمكيننا من اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب عليها.

ولكي نفعل ذلك فإنه أمر بالغ الأهمية أن نقيم علاقات ثقة بين دولنا. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يعزز ويوطد الشراكة التي أنشأها بصبر مع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكذلك مع اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة.

وفي أثناء تطور عملية السلام يجب أن يبدأ نقاش جاد وشامل بحيث نتمكن جميعا في الوقت السليم من اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة هذه الثقة، والتي ستعمل بالتأكيد على ضمان العودة إلى الوضع الطبيعي في منطقة البحيرات الكبرى والتخلص أخيرا من الفوضى واليأس.

وفي هذا الصدد، أشجع مجلس الأمن بقوة، ولا سيما الأعضاء الدائمين، على إعادة التقييم باستمرار لإدارته لأزمة البحيرات الكبرى بحيث يتمكن بصفة جماعية من مواصلة التأثير على مجمل عملية السلام وإفراز تأثير إيجابي عليها.

وفيما يتعلق بالحوار بين الفصائل الكونغولية، أبلغنا الرئيس ماسيري، ميسر الحوار، بقراره تأجيل الحوار التمهيدي، الذي كان مزمعا إجراؤه في ١٦ تموز/يوليه، إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. ولقد قدم لنا أسباب هذا التأجيل، ونحن نتفهمها، وأكدنا له كامل تعاوننا بحيث يمكن عقد هذا الاجتماع في التاريخ الجديد، انطلاقا من إدراكنا لأهمية تحسين فرص السلام. ومن المؤكد أن المجلس لاحظ الصلة التي يقيمها الميسر بين الحوار والقوات الأجنبية، والتي سيساعد انسحابها المسبق كثيرا على ضمان السير السلس للحوار بين الفصائل الكونغولية.

وبالنسبة لمسألة الدفاع عن حقوق الإنسان، فإن المقرر الخاص، السيد غاريتون، يقوم حاليا بزيارة بلادي بدعوة من حكومتي. وسيكون مفيدا لمجلس الأمن أن يطالع تقارير المقرر الخاص بغية وضع حد للإفلات من العقاب وحتى يمكن إخضاع مجرمي الحرب للمساءلة على أفعالهم.

ونأمل أيضا أن يتمكن المقرر الخاص من تزويدنا بالمعلومات المفيدة بشأن تنفيذ البرامج الوطنية المختلفة في هذا المجال، ولا سيما البرامج المتعلقة بتسريح وإعادة إدماج الأطفال المحاربين والبرامج الخاصة بحماية الأشخاص المستضعفين.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأنه على إثر المؤتمر الوطني المعني بحقوق الإنسان، اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الميثاق الكونغولي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، الذي يتضمن أحكاما كثيرة ذات صلة، من قبيل مسائل إلغاء عقوبة الإعدام، والديمقراطية بصفتها وسيلة للوصول إلى السلطة، والطبيعة العلمانية للدولة والمساواة بين المواطنين.

أما فيما يتعلق بنهب الثروات الطبيعية والأشكال الأخرى من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهاكا لسيادتها الوطنية، لا تزال هذه الظاهرة مستمرة بخطى غير مكبوحة. وتحث حكومتي فريق الخبراء المنشأ في هذا السياق على مواصلة تحقيقاته وإكمال عمله في غضون الوقت المحدد بغية أن يتسنى للمجلس اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لوضع نهاية لجميع الأنشطة غير الشرعية لاستغلال الموارد التي تخص، في النهاية، الشعب الكونغولي والتي تغذي ببساطة استمرار الحرب العدوانية. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد حكومتي للمجلس تعاونها التام مع فريق الخبراء.

أما فيما يتصل بفض الاشتباك، فقد طالب المجلس، بموجب قراره ١٣٤١ (٢٠٠١)، الأطراف بأن تنفذ تنفيذا تاما خطة كمبالا وخطط هراري الفرعية، من أجل فض الاشتباك وإعادة نشر القوات، دون تحفظات وفي غضون الإطار الزمني المحدد بفترة ١٤ يوما المتوخى في اتفاق هراري، ابتداءً من ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١.

ولا تزال توجد بعض الصعوبات في الجزء الشمالي من البلد. وفي الواقع، وبالرغم من الالتزام الذي جرى التعهد به في الاجتماع الحادي عشر للجنة السياسية، لم يكمل أحد الأطراف حتى الآن فض الاشتباك وإعادة الانتشار في مواقعه الدفاعية الجديدة حسبما حددتها خطط هراري الفرعية، الأمر الذي يعد انتهاكا لقراري مجلس الأمن ١٣٤١ (٢٠٠١) و ١٣٥٥ (٢٠٠١). وهذا التأخير المتعمد لا ييسر للحكومة المركزية تحمل مسؤولياتها على النحو الأوفى، ولا سيما من خلال تنفيذ إدارة مدنية في المناطق التي سوف يتم الجلاء عنها في إطار خط فض الاشتباك الذي حددته خطط هراري الفرعية. ويؤكد هذا الطرف مرة أخرى أنه قد فض الاشتباك تماما. فإن كان الحال كذلك، أعرب عن سروري. ولكن، وعلى أية حال، لا يستطيع ذلك الطرف أن يتجنب التزامه بترك الأمم المتحدة تراقب مدى فض الاشتباك، وتلك مهمة ينبغي أن تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أسرع وقت ممكن.

ولقد أكد جميع المتكلمين في هذا الصباح على ضرورة نزع الأسلحة من مدينة كيسانغاني. فكيسانغاني، في الواقع، لا تزال حتى الآن غير منزوعة السلاح وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. والأسوأ من ذلك أن البعض يطالبون بتعزيز احتلال المدينة. بل إن الأسوأ من ذلك أيضا أن هناك تهديدات بالضم وتقسيم البلد، أطلقت احتقارا لمبادئ السيادة الوطنية، والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمبادئ التي أعاد مجلس الأمن التأكيد عليها في أغلب الأحيان.

ومن الأهمية الخاصة أن تتوقف مدينة كيسانغاني، التي لا يزال سكانها يعانون معاناة خطيرة من ويلات الحرب وويلات فترة ما بعد الحرب، عن كونها نموذجا للاستشهاد في الدولة كلها، وبدلا من ذلك ينبغي أن تصبح الآن النموذج السياسي والعمراني للانتعاش وعودة الكرامة إلى

سائر أفراد الشعب الكونغولي، ونموذجا للأمل في حياة أفضل للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل في بلدي.

وهذه مسألة لها أهمية بالغة لأن سكان كيسانغاني يرغبون بشدة في رؤية مغادرة قوات الاحتلال. وببساطة قد يؤدي عدم نزع الأسلحة من المدينة إلى تعزيز شعور الشعب الكونغولي المتزايد بالإهانة. ويوضح تاريخ العالم أن شعورا من هذا القبيل يحمل في طياته تهديدا خطيرا للقيام بانتفاضات متطرفة. ولا بد أن نتجنب هذا تماما.

أما فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية ونزع أسلحتها وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها، فلقد تمكن جميع قادة المنطقة من التأكيد على استعدادهم للانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للحدود التي حددها القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وترجمت أطراف معينة أقوالها إلى أفعال، وهي تقوم بالفعل حاليا بسحب بعض فرقها. وتظهر أطراف أخرى ترددا في القيام بذلك. وتقرن أطراف أخرى الانسحاب بالتناوب وإعادة الانتشار، وتعرب عن استعدادها لإبقاء قوات في مدن على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع – للغرابة – في مناطق غنية بالموارد الطبيعية.

ويجب رصد جميع حركات الانسحاب والانتشار هذه، مما يثير مسألة الحاجة إلى زيادة الموظفين العسكريين في البعثة المكرسين لهذه المهمة. وقد سبق أن حددت حكومة بلادي رقما هو ٢٠ ٠٠٠ من حفظة السلام، وترجو أن يؤخذ بهذا التقدير في الاعتبار أثناء المداولات القادمة للمجلس حول هذه المسألة.

وطلب المجلس في قراره ١٣٤١ (٢٠٠١) وضع خطة وجدول زمني محدد من شأنهما أن يؤديا إلى إنهاء السحب الكامل والمنظم للقوات الأجنبية، ووضع خطط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة أو إعادة التوطين. و لم يجر ذلك بعد. ومن المستصوب للمجلس، من خلال البعثة، أن يساعد الأطراف على رسم هذه الخطط لكي يمكن تحقيق المرحلة الثالثة من نشر البعثة، كما طالبت بها جميع الأطراف.

وتساعد حكومة بلادي على إنهاء تفاصيل كثيرة لخطط الانسحاب ونزع السلاح والتسريح والإدماج والعودة أو إعادة التوطين. وفي هذا السياق المحدد، تود حكومة بلادي أن تبلغ المجلس بأنها أقامت مواقع معسكرات يجب أن تزورها البعثة والمراقبون الدوليون، إن لم يكونوا قد قاموا بذلك إلى الآن.

وفيما يتعلق بشواغل الأمن التي أثارتها بعض الأطراف، وبخاصة رواندا، هناك حاجة ماسة إلى الثقة، التي يجب أن نوجدها بأي ثمن. فشواغل الأمن هذه تمثل لنا، نحن الشعب الكونغولي، حجة أخرى تستهدف الإبقاء على احتلال رواندا لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولنتذكر أنه من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٨ استفادت بلادي من التعاون مع رواندا في شكل إعانات عسكرية تقنية، بغية المساعدة على إعادة تنظيم القوات المسلحة الكونغولية. وطيلة تلك الفترة بأكملها، لم يذكر أحد أية شواغل أمنية، ولا أية شواغل تتعلق بقوات جيش رواندا السابق أو بأنشطة الانتراهاموي.

ولا يمكن لبلادي أيضا أن تنسى أن رواندا لم تعترف بمدى تدخلها إلا بعد شهور. وعندئذ عللت ذلك بضرورة الدفاع عن الكونغوليين الذين يفترض الشك في جنسيتهم، والذين قيل إن السلطات الكونغولية تضطهدهم.

ويذكر شعب الكونغو أنه تتبع بشغف مناقشة المجلس في ٧ شباط/فبراير من هذا العام. واستمع إلى كل عضو من أعضاء المجلس وهو يدلي بتعليقات ويوجه إلى رئيس رواندا أسئلة محددة وهامة تتعلق بوجود قوات العدوان

على أراض كونغولية، والحدود المشتركة المعرضة للاختراق، وضرورة بناء مجتمع رواندي حر وآمن وديمقراطي يرتكز على حقوق الإنسان والمساواة واحترام التنوع. ونرى أن الإجابات لم تكن مقنعة.

ومع ذلك، تدرك حكومة بلادي أن شواغل الأمن – سواء كانت حقيقية أم لا – تقرر موقف سلطات رواندا في رسم سياستها الخارجية، وبخاصة في المنطقة.

وتود حكومة بلادي أن تذكر بأن هذه الشواغل تنبع أساسا من إنكار العدالة – إنكار العدالة على آلاف الروانديين الذين كانوا ضحايا الإبادة الجماعية؛ إنكار العدالة على آلاف الروانديين الذين كانوا ضحايا انتهاك حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية والمذابح والإعدام دون محاكمة والانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي، حتى إن كانت هذه الأفعال لا تقع بوضوح في إطار المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، التي اعتمدها الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨؛ وأخيرا إنكار العدالة على ملايين الكونغوليين الذين فقدوا أرواحهم نتيجة للحرب العدوانية.

ونود التأكيد أنه من المحتم أن نعالج مسألة الإفلات من العقاب وأن نحاكم المسؤولين عن أخطر الجرائم. وباسمهم، وباسم جميع الضحايا، نجرؤ على المطالبة بتحقيق هذه العدالة.

ورغبة في تناول مسألة تسوية الحرب العدوانية، اتخذت حكومة بلادي زمام المبادرة بالشروع في اتصالات مباشرة مع قادة البلدان المعتدية. والأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي نرحب بوجوده هنا اليوم، قد أصبح مشاركا بشخصه أيضا في أمور عديدة، عن طريق تنظيم اجتماع ثلاثي في لوساكا في تاريخ مبكر من هذا الشهر. ونود أن نشكره خالص الشكر على هذه المبادرة وأن نرجو منه أن يواصل السير على هذا الطريق وأن يستكشف غيره من الطرق التي تسمح بالاختتام الناجح والمبكر لعملية السلام.

ومع سعي حكومة بلادي الحثيث لإرساء الثقة وبنائها، تود أن تبلغ المجلس بالحقائق التالية. أولا، ليس لجمهورية الكونغو الديمقراطية أية برامج خفية في رواندا. وثانيا، أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترى أن لجميع الروانديين الراغبين في المعيشة في بلدهم الحق في ذلك ويجب أن يؤذن لهم بالعودة إلى ديارهم. وعلى الآخرين أن يبحثوا عن اللجوء في مكان آخر، حيث أن بلادي ترغب في أن تظل من الآن بلد العبور.

وثالثا، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تتحمل أية مسؤولية عن الإبادة الجماعية الرواندية لعام ١٩٩٤، لن تجيز استخدام أراضيها قاعدة لشن عمليات تستهدف زعزعة استقرار البلدان المجاورة التي ترغب في أن تكون على علاقة طيبة بها. ورابعا، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتنعة بأن أي سلام سيكون هشا إن لم تحصل شعوب منطقة البحيرات الكبرى على ضمانات بالأمن الدائم.

وخامسا، تعتقد جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه ينبغي لضمانات الأمن هذه ألا تكون على حساب سيادتها وألا تتدخل في سلامتها الإقليمية. وسادسا، تعتقد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الحل العادل والدائم في مقدورنا. ويجب أن نسعى إليه وأن نوجده من خلال حوار صريح ومخلص، في إطار ثنائي بطبيعة الحال، وإن كان من الأفضل أن يكون في إطار مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن و الديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وإنشاء وتعزيز علاقات الثقة يجب تدعيمهما من خلال مصداقية أكبر للأمم المتحدة ومجلس أمنها. وفي غياب ذلك، فإن الشراكة التي بناها المجلس بطول أناة مع الأطراف المرتبطة باتفاق لوساكا قد تتقوض تماما.

وكدليل على هذا، نشعر في بلدنا بتقدير كبير إزاء النتائج التي توصلت إليها بعثة المجلس التي أوفدت إلى منطقة البحيرات الكبرى، والتي نسميها في بلدنا ببعثة لفيت. لقد وفى المجلس بوعوده. كما أن إعادة افتتاح الشبكة النهرية من أجل المعونة الإنسانية والتجارة بين كنشاسا وكيسانغاني أصبحت الآن حقيقة واقعية. وأدت أيضا إلى وجود اهتمام كبير لدى البلدان المجاورة المعنية بصورة مباشرة، والتي تأمل في أن يمتد افتتاح الطريق المائي إلى روافد نهر الكونغو، بما في ذلك نهر أوبانغي.

إن هذا يمثل فرصة جديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تستكشف، في جملة أمور، طريقة توسيع نطاق العضوية في لجنة حوض نهر الكونغو، التي تنظر مع الأطراف المعنية، في جميع البلدان التي قد يتوفر لديها الاهتمام في المشاركة فيها.

وبالمثل، بدأ بالفعل تنفيذ الأربعين مشروعا من المشاريع الصغيرة السريعة الأثر التي حددتها بعثة المجلس. وهذه جميعها إجراءات ملموسة أثارت الإعجاب بالأمم المتحدة ووفرت المصداقية لإجراءاتها. وبغية تعزيز هذه المصداقية وجهت حكومتي الدعوة إلى مجلس الأمن لكي يكفل ألا يتردد أي طرف من الأطراف في عزمه على تنفيذ عملية السلام بنجاح.

ولذلك، وجهت حكومتي أسئلة إلى المجلس بشأن ثلاث نقاط محددة هي: أولا، افتقار أحد الأطراف لإرادة فض الاشتباك تماما في مقاطعة إكواتور؛ وثانيا، عدم نزع الأسلحة من كيسانغاني؛ وثالثا، انسحاب جميع القوات الأجنبية بطريقة منظمة.

وتعتقد حكومتي بأنه يتعين على المجلس، بغية المحافظة على مصداقيته ويحول دون وضع عملية السلام موضع الشك، أن ينفذ التدابير التي اقترحها، لكي تُستحث الأطراف المترددة التي لم تلتزم بعد بالأحكام ذات الصلة في قرارات المجلس، على القيام بذلك. ويتعين أن يتخذ المجلس أيضا تدابير حسبما أذن له ميثاق الأمم المتحدة، وبصورة رئيسية في المواد من ٣٩ إلى ٤٢.

ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق الهدف الفوري المتمثل في عودة سلام دائم إلى بلدي وإلى منطقة البحيرات الكبرى كلها إلا بهذه الطريقة وحدها.

بيد أننا لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة مفادها أنه توجد أيضا تحديات هائلة بقدر متساو تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب علينا أن نستعيد التوازن الذي لا وجود له الآن وأن نعيد من العدم بناء دولة فعالة تعنى بأهم الحقوق الأساسية لمواطنيها، ويجب علينا أن نقوم بذلك على أسس صحيحة وديمقراطية. ولا بد أن تكون دولة قادرة على ضمان سلام دائم مشفوع بتنمية مستدامة، لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر منطقة البحيرات الكبرى على حد سواء. وأخيرا، لا بد أن تكون دولة مشبعة بأسمى أهداف البشرية ألا وهي: السلام والعدل والازدهار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديرويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة تؤيد هذا البيان. وأنا أشعر بامتنان خاص لأن أول بيان ألقيه في مجلس الأمن

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا أمر، كما يعلم الأعضاء، يهتم به بلدي اهتماما خاصا.

تأتي هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن في وقتها المناسب. فهي تتيح لنا استعراض عمل الأمم المتحدة في الميدان، وتقييم الإنجازات العملية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واقتراح التحسينات في عملية حفظ السلام تلك في المستقبل القريب.

والاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على وجوده هنا اليوم وعلى مشاركته الشخصية في هذه المسألة الصعبة. ونحن، جنبا إلى جنب مع المتكلمين السابقين، نهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان، على أدائه البارز رئيسا للبعثة خلال الأشهر العشرين الماضية. إن مهمة نشر وتشكيل البعثة لم تكن سهلة بأي حال من الأحوال، لكن التحدي تمت مواجهته بشجاعة وروح عالية. ولن يكون من السهل أن يحل أحد محل السفير مرجان، لكن الاتحاد الأوروبي يحث على أن يتم ذلك دون تأخير، لأنه سيكون في غير محله بشكل خاص ترك منصب استراتيجي كهذا خاليا في الظروف الحالية.

إن المجتمع الدولي يأمل في عودة السلام والانتعاش الاقتصادي إلى منطقة البحيرات الكبرى، وعلى وجه الخصوص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي هي في وضع استثنائي تماما من الناحية الجغرافية السياسية، حيث تقع في قلب القارة الأفريقية، وهي الغنية جدا بطائفة متنوعة من الموارد الطبيعية، التي يعد استغلالها المفرط على أيدي المتحاربين - دون أن يستفيد منها شعب الكونغو أدنى استفادة - أحد الأسباب الرئيسية للصراع. والمجتمع الدولي يدرك جيدا أن الاستقرار الإقليمي يعتمد على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي بشكل ثابت أن الحل السياسي للصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو وحده الذي يمكن أن يكون حلا قابلا للتطبيق. وإذا ما اختارت الأطراف المتحاربة اللجوء إلى الخيار العسكري، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة التي تعرّض لها بما فيه الكفاية سكان أثقلتهم بالفعل سنوات الحرب.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الفرصة التي أتيحت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية العام لا تزال قائمة بالرغم من الخطر الحقيقي من أن تزداد الحالة سوءا. وفي نظر الاتحاد الأوروبي، يجب أن تركز جهود المجتمع الدولي الدبلوماسية الآن، وقبل كل شيء، على ما يلي: الحوار الوطني؛ والحالة الاقتصادية للبلد، والمعونة الأجنبية؛ وانسحاب القوات الأجنبية؛ وعملية نزع سلاح الفصائل المسلحة، وتسريحها، وإعادة إدماجها، وعودتها أو إعادة توطينها.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي إعلان سير كيتوميلي ميسيري بأن البداية الرسمية لعملية الحوار بين الطوائف الكونغولية ستؤجل إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ نتيجة للمشاورات الجارية الآن بين فريق الميسِّر وكيانات المجتمع المدني. ومن الحيوي أن يعقد الاجتماع دون مزيد من التأجيل. وحوار كهذا يجب أن يصاحب تنفيذ اتفاق لوساكا؛ فهو سيختبر رغبة الأطراف في السعي إلى حل دائم للصراع. والاتحاد الأوروبي يعتقد أن المشاركين في الحوار سيضعون أهدافا واقعية وسيقررون إطارا زمنيا ضيِّقا. ويمكن للميسر أن يعتمد على تأييد الاتحاد الأوروبي.

إن التزام المجتمع الدولي المتجدد والاستئناف التدريجي والمتوازن للتعاون في تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمدان على استئناف الحوار، وعلى التقدم في ذلك الحوار، وعلى العملية الشاملة في تنفيذ اتفاق لوساكا.

وفيما يتعلق بموضوع تقديم المساعدة، من الممكن أن نذهب إلى أبعد من مجرد تقديم المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. ولهذا السبب، قرر الاتحاد الأوروبي الاستئناف التدريجي للتعاون – وهو استئناف قائم على إحراز تقدم في الميدان – وقرر أن يشمل ذلك كل السكان. والاتحاد الأوروبي يرحب بكون المؤسسات المالية الدولية تتحرك حاليا في نفس الاتجاه، ويأمل أن تعلن البلدان المانحة الأخرى اشتراكها في هذه المساعي، على سبيل المثال، الاجتماع المقبل الذي ينسقه البنك الدولي. وفي ذلك السياق، نؤكد على ضرورة أن يكفل لكل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الوصول إلى كل أجزاء أراضي البلاد.

وعن طريق المفوض الأوروبي للتنمية والمساعدة الإنسانية، الذي زار جمهورية الكونغو الديمقراطية الأسبوع الماضي، أكد الاتحاد الأوروبي استعداده لتوزيع ١٢٠ مليون يورو كمساعدة مرتبطة بإحراز تقدم ملموس في عملية السلام وفي الحوار بين الطوائف الكونغولية.

وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، فإن البعثة تواجه حاليا مصاعب حقيقية، وبخاصة في كيسانغاني، المدينة التي نأمل أن تصبح نموذجا للمصالحة الوطنية. وتجريد كيسانغاني من السلاح فورا ضروري لتحقيق ذلك. ولكن يجب أن يكون هناك أيضا فض حقيقي للاشتباك في بقية البلاد، وذلك في امتثال صارم لخطط فض الاشتباك المتفق عليها في كمبالا وفي هراري.

ولبلوغ هذا الهدف، من الضرورة مواصلة الضغط بشكل مشترك على كل الأطراف وبالتالي اختبار رغبتها في السلام. ويجب علينا أيضا أن نشجع الاتصالات الثنائية بين مختلف القادة الإقليميين، مثل الاجتماع الذي عقد مؤخرا، بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، بين الرئيسين كابيلا وكاغامي وذلك على هامش اجتماع رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

واسمحوا لي بأن أتكلم باختصار عن الحالة الخطيرة الخاصة بنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين، التي أشار إليها كل المتكلمين تقريبا. ومسألة وضع خطة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين مسألة حيوية، لأن مشكلة الفصائل المسلحة التي ما زالت طليقة في شرق الكونغو، مع الخطر الخاص المتمثل في زعزعة الاستقرار هي مفتاح – بل هي المفتاح – لهذا الصراع. والتطورات التي وقعت مؤخرا تفيد بأن المجتمع الدولي قد يحتاج قريبا جدا إلى تنفيذ خطة كهذه. والمتطلبات يجب أن تعرف في أقرب وقت ممكن حتى يمكن وضع برنامج فعال مرسوم بعناية وحتى يمكن للمجتمع المانح أن يقدم إسهامه. لكن وضع تلك البرامج أمر معقّد. ونحن نأمل أن توفر الأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة الطبيعية لتوجيه تلك الخطة، الزخم الضروري، عن طريق الأمين العام، لبدئها، وأن تنشئ آلية متابعة لضمان وضع الاستعدادات بسرعة.

ولقد فوّض مجلس وزراء الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الممثل الخاص للاتحاد بالاتصال بالأمين العام والطلب إليه بأن يعيِّن هيئة إرشادية لوضع وتنفيذ الخطة. ولعله يتعين تعديل ولاية البعثة وموظفيها لتنفيذ تلك الخطة. وسيلح الاتحاد الأوروبي، بما يرى من أهمية للموضوع، على مجلس الأمن لكي يتخذ إجراء لتعديل ولاية البعثة على النحو المطلوب. والاتحاد الأوروبي، من جانبه سيكون، بالتأكيد أحد المساهمين الكبار في وضع تلك الخطة.

وفي الختام، يعرب الاتحاد الأوروبي عن الأمل في أن تبذل أطراف الصراع كل جهد ممكن لضمان نجاح اتفاق لوساكا، وأن تنصاع للرسالة التي يوجهها المجتمع الدولي، برئاسة مجلس الأمن، ضامن السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للترتيبات التي جرت بين أعضاء المجلس، سوف أعلِّق هذه الجلسة بعد قليل

وأستأنفها بعد ظهر اليوم. وعقب إدلاء المتكلمين الباقين على قائمتي ببياناهم، سوف يرد السفير مرجان على الأسئلة التي يثيرها أعضاء المجلس ونعتمد البيان الرئاسي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): تعرب رواندا عن ترحيبها الحار برئاسة الصين لهذا الشهر. ونعرب بإخلاص عن ارتياحنا لرؤيتكم يا سيدي ترأسون المجلس وعلى هذا النحو الممتاز الذي تديرون به مناقشاته.

وقد تابعنا بعناية واهتمام عظيمين الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ونوجِّه الشكر للسفير كامل مرجان على العمل الذي قام به بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام. فقد قاتل ببسالة كما يقول القديس بولس، وقد أنجز الآن المهمة التي أسندت إليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يمسك خليفته بالأعنّة مستندا إلى قاعدة أكثر رسوخا، ولو أنها ما زالت بحاجة إلى تعزيز. والسفير مرجان شخص موهوب جدا. وستظل خبرته وحكمته تضيئان بين جوانبنا، وستبقى مشورته دائما موضع ترحيب شديد.

وقد وجَّه الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٣ تموز/يوليه، على سبيل التحضير لهذه الجلسة الهامة، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن. وكانت رسالتي المؤرخة ١٩ تموز/يوليه، التي تتضمنها الوثيقة S/2001/716، الصادرة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، ردا على تلك الرسالة. وأرجو منكم يا سيدي إعفائي من ضرورة الرد شفويا على الرسالة المذكورة في هذه الجلسة العامة اليوم أو حتى غدا، لأني لا أرغب في الدخول في مجادلات هنا. والواقع أن السفير مرجان، الموجود هنا إلى جواري، قد حثني بقوة على ألاّ أفعل. وبوصفي الممثل الدائم لرواندا وسفيرها المعتمد لدى الأمم المتحدة، لا أود أن أقول في بياني أمام المجلس شيئا من شأنه إعاقة أو تقويض الجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا لتسوية الصراع الكونغولي في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا.

وقد عقد الأمين العام ورئيس جمهورية رواندا العزم في الاجتماع الذي عقداه على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز على العمل معا، بوصفهما أفريقيين، من أجل العثور على حل للأزمة الكونغولية. وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، جمع الأمين العام بين الرئيسين بول كاغامي رئيس رواندا وجوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرف وأنا أتحدث هنا اليوم أن الأمين العام يتابع بذل جهوده. وإذا كللت هذه الجهود بالنجاح، فإنها ستكون فوق كل شيء دلالة على نجاحنا المشترك بأكمله، ولا سيما نجاح رواندا، بوصفها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعنية بصفة مباشرة بالصراع الدائر في منطقتنا. ولذلك لا أود أن أخوض مطولا في تناول هذه المسائل.

ولا تزال رواندا تعتمد على أن تواصل المساعدة المقدمة من مجلس الأمن، وهو جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، كفالة احترام جميع الأطراف الموقِّعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لالتزامها بتنفيذه على الوجه الأكمل. وبما أن القوى السلبية التي خططت للقتل الجماعي في رواندا وقامت بتنفيذه ومن وراءها ما زالت تهدد السلام في المنطقة، نرى أنه يجب قطعا على مجلس الأمن التصدي لهذه الحالة الشديدة التحديد ومواصلة السعي لمساعدة المنطقة من أجل ضمان الحيلولة دون قيام قوى الشر، التي خططت لأعمال القتل الجماعي في رواندا ونفذتها، بإحداث مزيد من الأذى. فهذه القوى السلبية، كما سمعنا طوال هذه الجلسة، تلحق بمنطقتنا أذىً بليغا.

وتؤكد رواندا مرة أخرى من جديد تعاونها الكامل مع الأمين العام ومجلس الأمن من أجل إرساء دعائم سلام دائم في الكونغو وفي منطقة البحيرات الكبرى.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.